الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 528 سبدو

من إعداد الطالبين:

شافعي عبد الحميد

بن يحي حسين

تحت إشراف:

الأستاذة: عوار عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: كرزابي دنيا	دكتورة	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذة: عوار عائشة	دكتورة	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذة: قادة علي حنان	دكتورة	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 528 سبدو

من إعداد الطالبين:

شافعي عبد الحميد

بن يحي حمزة

تحت إشراف:

الأستاذة: عوار عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: كرزابي دنيا	دكتورة	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذة: عوار عائشة	دكتورة	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذة: قادة علي حنان	دكتورة	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى نور دربي وحياتي وسر نجاحي الى من حملتني وهنا على وهنا

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وشفاها.

وأترحم على الذي لطالما ساندني وكان له الفضل في نجاحي أبي رحمت الله عليه.

إلى زوجتي العزيزة التي شجعتني وإلى ابني وقرة عيني "محمد منيب".

الى جميع أفراد عائلتي إخوتي حفظهم الله.

الى جميع الأصدقاء وزملاء العمل والدراسة والى كل من ساعدني

من قريب أو من بعيد.

الى سيف الدين، عبد العزيز، محمد.

الطالب شافعي عبد الحميد

الإهداء

أهديكم سلاما لو رفع الى السماء لكان قمرا منيرا، ولو نزل الى الارض

لكساها سندسا و حريرا ولو مزج بماء البحار لصار فراتا عدبا سلسبيلا.

الى التي بقلم حبها اجتهدت وصوت دعائها في الدجى نجحت، الى من علمتني معنى الحياة

و مغزى النجاح وجوهر التحدي ، ولدة الانتصار الى صاحبة النبع الدي لا ينضب نوره

والحب الدي لاينتهي عطاؤه مني لكي نجاحي ..... أمي.

الى من تسجد له كلماتي وتنحي له أحاسيسي الى الرجل الدي لايتكرر الى من علمني ان الحياة

كفاح وراء كل تعب جناح الى الدي أظلني بظله ورسم طريق علمي بما لا ينصح لاحد

ان يتجاوزه .....اليك يا تاج رأسي وعنوان نجاحي اليك .....أبي.

الى الصديق الدي كان معي طيلة هدا الانجاز عبد الحميد

الى العزيزين على قلبي والى كل الزملاء و الزميلات بفرع مالية المؤسسة 2018/2017

بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير أهديهم نجاحي هدا.

الطالب بن يحي حمزة

الشكر والعرفان

الحمد لله جل في علاه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن ولاه الى يوم الدين، نحمده حمدا كثيرا ونشكره على توفيقه لنا وتقديرينا على إتمام هذا العمل المتواضع ونرجو حسن الختام والجزاء.

وأخص جزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الكريمة " عوار عائشة" التي شرفتنا بإشرافها على هذه المذكرة التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها طوال فترة انجازنا لهذه المذكرة والتي لولاها ما خرج هذا الجهد المتواضع الى حيز الوجود.

كما نخص خالص شكرنا الى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب او بعيد.

الى كل عمال وعاملات البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو الذين تعاونوا معنا ومدو لنا يد المساعدة خاصة محمد ولطفي.

ولا يفوتنا تقديم الشكر والامتنان الى كل الأصدقاء جميعا دون ذكر الأسماء خوفا من التقصير أو النسيان.

الملخص

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم القطاعات في الاقتصاد الوطني بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تحقيق قيمة مضافة بتوفيره لمناصب الشغل، وزيادة الناتج المحلي الخام، والتنمية المحلية، إلا أن هذا القطاع لا زال يعاني من عدة مشاكل ما يحد من فعاليته واستمراريته وأهم هذه المشاكل مشكل التمويل.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الآليات التي من خلالها يتم تمويل هذه المؤسسات وهذا من خلال دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو، وتسليط الضوء على المشاريع التي يقوم بتمويلها عن طريق وكالات الدعم وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ خلال فترة 2014-2017، باتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث أكدت النتائج على الدور المهم الذي يلعبه البنك الوطني الجزائري في إنجاح سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وكالات الدعم.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الوطني الجزائري، التمويل، وكالات الدعم.

Résumé

Le secteur des petites moyennes entreprises est considéré comme l'un des secteurs les plus importants de l'économie nationale en raison du rôle important qu'il joue dans la réalisation du développement économique et social,

Ce qui contribue à la valeur ajoutée, en augmentant le produit intérieur brut et le développement local,

Cependant, ce secteur souffre encore de plusieurs problèmes qui limitent son efficacité et sa continuité, le plus important étant le problème du financement.

Cette étude vise à identifier les mécanismes de financement de ces institutions, à travers une étude de cas de la BNA – agence Sebdou, et souligner les projets financés par les agences de soutien, en particulier l ANSEJ au cours de La période 2014-2017, suivant l'approche analytique descriptive, ou les résultats ont confirmé le rôle important joué par la BNA dans le succès de la politique de financement des PME à travers les agences de soutien.

Mots-clés : les petites moyennes entreprises, banque nationale algérienne, financement, les agences de soutien.

قائمة المحتويات:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: عموميات حول القروض البنكية

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات الجزائرية

المبحث الثاني: الدراسات الأخرى

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: تقييم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخاتمة العامة

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
02	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	10
03	الدراسات التجريبية السابقة	50
04	هيكل تمويل المشروع للمؤسسة (المبلغ من 5.000.000 دج الى 10.000.000 دج)	65
05	هيكل تمويل المشروع للمؤسسة (المبلغ أقل من 5.000.000 دج)	66
06	هيكل تمويل مشروع المؤسسة (TXL)	70
07	توزيع تكلفة المشروع	71
08	قيمة القرض المطلوب	71
09	الميزانية الافتتاحية للمشروع	72
10	الميزانية التقديرية لثمانية سنوات	73
11	جدول يمثل حسابات النتائج التقديرية لثمانية سنوات من القرض	76
12	تقييم الاستثمار	77

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	56
02	الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 528 سبدو	61

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان
01	استمارة التسجيل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
02	شروط رفع الحظر عن القرض
03	الميزانية الافتتاحية للمشروع
04	الميزانية التقديرية لثمانية سنوات
05	حسابات النتائج التقديرية لثمانية سنوات من القرض
06	تقييم الاستثمار

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	les petites moyennes entreprises
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque nationale algérienne
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes
CNAC	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	Caisse nationale d’assurance chômage
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence nationale de gestion du microcrédit

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

مقدمة عامة:

في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية أدركت العديد من الدول وخاصة الدول النامية أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج القومي، ولذلك أولت لها أهمية كبيرة من خلال تقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع المهم، من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي فلهذا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور محوري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من حيث تنويع الإنتاج وكذا استيعاب اليد العاملة بمختلف مستوياتها وبالتالي المساهمة في خفض معدل البطالة.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجهها الكثير من المعوقات والصعوبات، ويأتي مشكل التمويل على رأس هذه المعوقات، حيث تحتاج المؤسسات لمصادر تمويل مختلفة خلال دورة حياتها.

بالنظر لحالة الجزائر باعتبارها من الدول النامية فقد مرت بتحولات ومراحل حيث اعتمدت في بداية مشوارها بعد الاستقلال على المؤسسات العمومية والمجمعات الضخمة ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول، ومع ظهور الازمة العالمية للبترول والتي شهدت انخفاض أسعار النفط، اتجهت في بداية التسعينات إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم وضع خطط استراتيجية وقواعد سياسية من أجل النهوض بهذه المؤسسات، تمحورت حول سبل تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ذلك مازال هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل خاصة مشكل التمويل ، و يحتل بذلك هذا الاخير مكانة كبيرة في الادبيات المهمة بهذا الصنف من المؤسسات لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادر التمويل.

فلهذا أصبح التمويل يمثل الشغل الشاغل للسلطات العمومية وكذا أصحاب هذه المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت في طور الانشاء أو في طور التوسع هي بحاجة دائمة إلى موارد البنوك من أجل تجسيدها على أرض الواقع وضمان ديمومتها.

ولقد وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل حظا للاستجابة للمتطلبات الكلاسيكية للنظام البنكي الحالي، لذا عمدت الحكومة لإيجاد أساليب وآليات حديثة لتطوير هذا القطاع.

وقد حاولنا خلال دراستنا التطرق لآليات وسبل التمويل المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قمنا بدراسة حالة مؤسسة لدى البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق يمكن طرح إشكالية الموضوع وصياغتها كالآتي:

ماهي آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ والى أي مدى تعتبر القروض البنكية أداة فعالة في التمويل؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهي طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين البنوك ووكالات الدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمثل القروض أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الموضوع الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز الدور الذي تقوم به.
- تقديم أهم الاليات والأساليب الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفصيل سياسات القروض وكيفية التحكم في مخاطر الإقراض.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث يعتبر موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم عنصر يجب توفره لقيامها ومن ضمن أولوياتها، وأهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل.

مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- نوع التخصص والميول الشخصي للبحث.
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاد الدول وخاصة الدول النامية.
- اهتمام البنوك بتمويل المشاريع خاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2018/02/15 الى 2018/05/15.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في البنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 528 سبدو –تلمسان وتتمثل عينة الدراسة في احدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري، عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

منهج الدراسة:

لقد تم التركيز على المنهج الوصفي ثم المنهج التحليلي من اجل تحديد المشكلة ثم جمع المعلومات وتقييمها للخروج بنتائج وتوصيات.

محتويات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية كما يلي:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة يتضمن مقدمة عامة وطرح الإشكالية ثم صياغة الفرضيات إلى جانب تحديد أهداف الدراسة وأهميتها وأسباب اختيار الموضوع ومنهج الدراسة وأخيرا محتوياتها.

الفصل الأول: وهو الجانب النظري للدراسة حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، بحيث يتضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة من التعاريف والخصائص وأشكال وأهمية وأهداف ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني خصص لعموميات حول التمويل ومصادره وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثالث تضمن عموميات حول القروض البنكية تضمن ماهية البنوك والقروض ومخاطر القروض البنكية وضماناتها.

الفصل الثاني: خصص للدراسات السابقة في الموضوع تضمن مبحثين، الأول الدراسات السابقة الجزائرية والمبحث الثاني الدراسات السابقة الأخرى.

الفصل الثالث: تم من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو ولقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وتناولنا في المبحث الأول لمحة عن البنك الوطني الجزائري اما المبحث الثاني فقد تناولنا الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة منح قرض استثماري عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ اما المبحث الثالث خصص لتقييم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل الأول

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة من حيث الطبيعة ومن حيث القطاعات ونظرا لما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، وهذا ما زاد من اهتمام العديد من الاقتصاديين وذلك لما تلعبه من إسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة ثانية.

ولعل أن أبرز مشكل تعاني منه وتواجه هو مشكل التمويل إذ أن الكثير ينتهي بسبب افتقارها للمهارة في إدارة الموارد المالية ونقص التمويل حيث تحتاج هذه إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبيت أقدامها. حيث تجد البنوك نفسها مجبرة على تمويل مثل هذه المؤسسات إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل وذلك من خلال تقديم ضمانات عينية أو شخصية.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة كل الجوانب التي تحيط بها من خلال التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بها، وأيضا خصائصها وأهدافها، وآليات التمويلية المتاحة التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: عموميات حول القروض البنكية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا من المؤسسة الاقتصادية، وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات وانتشارها في جميع دول العالم، إلا أن تعاريفها تتعدد حسب البلدان اعتمادا على مجموعة من المعايير، فضلا عن الخصائص التي تحظى بها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-المعايير الكمية:

تتمثل في معيار حجم العمالة، ومعيار حجم رأس المال.

1 -1 معيار حجم العمالة: وهو المعيار الأكثر انتشارا واستخداماً لتحديد حجم المؤسسات وذلك لبساطته وسهولة تطبيقه، إلا انه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة إلى أخرى [1]

ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال التصنيف الآتي:

- مؤسسات أعمال أسرية: من 1 إلى 9 عمال.
- مؤسسات الأعمال الصغيرة: من 10 إلى 49 عمال.
- مؤسسات الأعمال المتوسطة: من 50 إلى 99 عمال.
- مؤسسات الأعمال الكبيرة: أكثر من 100 عمال.

1-2 معيار حجم رأس المال: يستخدم كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس مال المستثمر كبيرا عادة ما تكون المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا كانت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة [2]

2-المعايير النوعية الكيفية:

إلى جانب المعايير الكمية توجد مجموعة من المعايير النوعية، تتمثل في:

[1] فتحي السيد عبدو، أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 2005، ص: 49.

[2] هالة محمد لبين عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص:40.

2-1 **الاستقلالية:** وتعني استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسة كبرى، والفروع الصغيرة للوحدات الاقتصادية لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار [1]

2-2 **الملكية:** تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تتسم بالجمع بين الملكية والإدارة (مدير المؤسسة هو مالكها) أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص [2]

2-3 **الحصة السوقية:** تتميز صغر حجم الإنتاج وصغر الإمكانيات وحجم رأس المال بصفة عامة، وهذا ما يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبيرة [3]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "مقاولة مستقلة يسير على تسييرها أشخاص ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل به، والتي تضم أقل من 500 منصب شغل"[4]

– **فرنسا:** تعرف على أساس مواصفات نوعية متعلقة بامتلاك رأس مال المؤسسة من أشخاص ذاتيين وكذلك على أساس مواصفات كمية تتعلق برقم الأعمال الذي لا يجب أن يتعدى 260 مليون فرنك وعدد عمالها لا يتعدى 250 شخص. [5]

– الإتحاد الأوروبي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- ✓ المؤسسات الصغيرة جداً من 00 إلى 09 عمال.
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عاملا.
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 499 عاملا.

وفق هذا التعريف توجد 99.9% من المؤسسات الموجودة في الدول الأوروبية هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وفي عام 1996 قدم الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي:

---

[1] وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، حلوان، مصر، 2001 ص:17.

[2] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007 ، ص: 34.

[3] ربح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص:22.

[4] عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، ماي 2003، ص: 06.

[5] عطوي عبد القادر، دومي سمراء، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

- ✓ تشغل أقل من 250 عامل.
- ✓ أو تلك التي رقم أعمالها أقل من (40 مليون أورو).
- ✓ أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها 25%.

وبهذا أصبح التعريف الجديد يضم 3 معايير لأنه في وجهة نظر الأوروبيين عدد العمال غير كافي لتحديد نوع المؤسسة.

وبذلك فالمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل أقل من 50 عاملا، مع بقاء معيار الاستقلالية قائماً، رقم الأعمال لا يتجاوز 7 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة جداً فهي لا تتجاوز عدد عمالها 10 عمال [1].

الدول النامية:

تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا للكثافة السكانية العالية لهذه الدول فإنه يتم الاستناد إلى معيار العمالة، فيعتبر مشروع صغيرا متى كاف عدد العمال به 300 عامل فأقل [2].

الجزائر:

تعرفها الجريدة الرسمية في المادة 5: بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إله مائتين وخمسين (250) شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

الجدول التالي يوضح كيفية تقسيم المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3]:

[1]– ربح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[2]– عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 1110.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادتان 4 و 5 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

الجدول رقم 01: تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	1- 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10- 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50- 250	200 مليون – 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادتان 4 و5 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

استنادا الى التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة أو وحدة صناعية تشغل في المتوسط 300 عامل، ويبقى التفاوت المعرفي والتقني هو الحد الفاصل بين التعاريف المختلفة فكلما زاد التطور العلمي زادت درجة الاستغناء عن اليد العاملة والعكس صحيح، فقد يشغل مشروع أقل من 300 عامل ويستخدم وسائل إنتاج متطورة فيصنف مشروع صغير أو متوسط، وبالمقابل نفس المشروع يشغل أكثر من 500 عامل ولكن بوسائل إنتاج بسيطة فيعتبر مشروعاً كبيرا.

المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير التالية: [1]

1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجيهها:

أ -المؤسسات العائلية (المنزلية): هي مؤسسات مكان إقامتها في المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة.

ب -المؤسسات التقليدية: تشبه النوع الأول كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية.

[1]- سمير سعداوي وآخرون: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المسيلة، 2006، ص: 12.

ج-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تأخذ بعين الاعتبار فنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة.

2-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل: يوجد نوعين من المؤسسات:

- ❖ المؤسسات المصنعة.
- ❖ المؤسسات غير المصنعة.

بالرجوع إلى الجدول التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، حيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 1-2-3

وهي مؤسسات غير مصنعة والفئات 6-7-8 وهي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين 4-5 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم 02: تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات احترافية	معمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقبلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

المصدر: سمير سعداوي وآخرون: مرجع سابق، ص 14.

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف كما يلي:

أ-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يتمحور نشاطها حول:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن.
- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.
- الصناعات الميكانيكية.
- صناعة المواد والبناء.
- المحاجر والمناجم.

ج-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تختلف عن الصناعات السابقة كونها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كانتهاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

د-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة:

هو عبارة عن الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الأحيان كبيرة ومؤسسات أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون. [1]

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية:

وتتخذ الصور التالية [2]:

- ❖ المنشأة الفردية.
- ❖ شركات الأشخاص: وتقسم بدورها:

[1]- سمير سعداوي وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

[2]- محمد هيكل ":مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003 ، ص47 - 48.

أ-شركات تضامن: هي عقد بيع بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الاتحاد معا، ويلتزم جميع أعضائها بديون الشركة والتضامن من غير قيد أو حد، وغالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.

ب-شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة: يلجأ بعض المستثمرين إلى تكوين شركة ذات الشريك الواحد كشخصية معنوية وذلك لتمتعها باستقلاليتها، وكذلك لتفادي الشريك أو المالك الوحيد من بيع ممتلكاته الخاصة في حالة الإفلاس مثلا.

ج-شركة ذات المسؤولية المحدودة: شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، ومن أهم خصائص هذا النوع:

- لا تنحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (إفلاس، وفاة...).
- رأس مالها ليس مقسم إلى حصص ولا إلى أسهم.

- عدد الشركاء يكون محدودا بموجب القانون، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال.
- المسؤولية محدودة للشركاء حيث أنهم لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس المال.

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية:

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنيات البسيطة مما يتيح لها المرونة في العمل وبالتالي تخفيض التكاليف غير المباشرة والتكيف مع متطلبات السوق.

- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تجنب تقلبات سعر الصرف مما ينعكس ايجابيا على النتائج المالية الخاصة بها

- توفير ظروف تحقيق الكفاءة والفاعلية بدرجات أعلى.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض في رأس المال الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في هذا النوع.

- المساهمة في التنمية الاقليمية من خلال انتشارها في كافة المناطق.

- سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها.

- القابلية للتجديد والابتكار بما يحقق رضا العملاء من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين وتكرار التجارب الناجحة.

- الارتباط المباشر مع العملاء.

- سهولة وبساطة التنظيم.

- سهولة التأسيس :فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإنما تعتمد على مدخرات الأفراد وكذلك لا تحتاج إلى قروض ضخمة.

- سهولة الدخول والخروج من السوق.

- جودة المنتوج نتيجة تخصص هذه المؤسسات.

- تلبية حاجات العديد من المستهلكين في مناطق متعددة .

- نقص تكاليف الإدارة والمصاريف العمومية وكذلك التكاليف الثابتة وبالتالي البيع بأسعار منخفضة وإغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في [1]:

أولا: على مستوى الفرد صاحب المشروع

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المؤسسة فيما يلي:

1- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.

2- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة من الحياة العملية.

3- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

4- يستطيع صاحب المؤسسة الناجح أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.

5- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.

6- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه.

7- تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي يقضونه في انتظار التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، ويجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

[1]- محمد هيكل، المرجع نفسه، ص:13.

ثانيا: على مستوى المجتمع:

1- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية.

2- تغطي المؤسسات الصغيرة جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

3- تساهم في إعداد العمالة الماهرة.

4- المشاركة في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

5- تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع.

6- العمل على تحقيق التوازن الإقليمي.

ثالثا: على المستوى العالمي:

- ✓ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علما يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية.
- ✓ مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج تدريبية عديدة تشمل: مفاهيمها وأنواعها وأبعادها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين دراسات السوق والتسويق ودراسات الجدوى والبيئة والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات.
- ✓ اهتمام دول العالم بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضاريا.
- ✓ انتشار وسائل الأعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة.
- ✓ انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ ترقية الصادرات.

2-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي: [1]

- خلق فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وإحياء أنشطة تم التخلي عنها.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها.

- استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

- هي مصدر للدخل بالنسبة لمستخدميها ومستحدثيها ومصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

- هي إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

- تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها.

3-**مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يمكن تلخيص هذه المزايا فيما يلي: [2]

- ✓ سهولة تكوين هذه المؤسسات: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.
- ✓ توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى.
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة
- ✓ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى

---

[1]- . سمير سعداوي وآخرون: مرجع سابق ص 24.

[2]- عثمان حسن عثمان: "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل م ص م ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة سطيف ، 2004، ص 20.

- ✓ تقديم السلع والخدمات الخاصة: من خلال تلبية متطلبات خاصة بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير.
- ✓ الفعالية والسهولة في التسيير
- ✓ الكفاءة الاقتصادية: هناك تحول كبير من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات. وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج وبمعاونة الحسابات الالكترونية التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى. [1]

وبالرغم من المزايا التي تتمتع بها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني من بعض السلبيات: [2]

أ. المسؤولية غير المحدودة على الدين: هذه المسألة تنطبق على شركات الأفراد وشركات التضامن بالنسبة للمالك الفرد أو للشركاء هذه المسؤولية غير المحدودة ستؤدي إلى تصفية المؤسسة إذا تعرضت إلى ظروف تدفعها للفشل، أو للظروف الشخصية للمالكين.

ب –صعوبات في التوسع: نظرا لمحدودية الأموال المتاحة من قبل المالكين أو نتيجة لعدم تمتعها بمركز مالي مقبول.

ج –ارتباط المؤسسة بحياة مالكيها: فسواء كان المالك فرد أو شركاء فإن حياة المؤسسة مرتبطة بحياة مالكيها، أو بانسحاب أحدهم أو كلهم، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتصف بحياة قصيرة بالرغم من إمكانية ظهور مؤسسات أخرى تحمل نفس الصفة.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية المعاصرة وسائل متنوعة لتمويل نشاطا بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي ضرورة اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة، فعملية الاختيار ليست بالعملية السهلة على الإطلاق وتحتاج لأن تتوفر لدى المؤسسة الاقتصادية المعلومات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى النتائج المعدة للاختيار الأنسب من البدائل التمويلية المتاحة.

[1]– ماجدة العطية:" إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة للطبع والنشر، عمان، الأردن, 2004، ص 24

[2]– عثمان حسن عثمان: مرجع سابق، ص 21 –22.

فعلى مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة منها أو الحديثة النشأة يحتاج الأمر إلى دراية وإلمام كبير بين ما هو متاح من وسائل تمويلية خارجية ممكنة، وسائل التمويل الداخلية التي قد تكون كافية لمثل هذا النوع من المشروعات. لكنها في الواقع غير ذلك، وهذا راجع لضعف التمويل التقليدي في تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: عموميات حول للتمويل:

1-مفهوم التمويل:

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية ما يدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر متعددة ومتنوعة نعرض تمويلها.

- من حيث النظرة الضيقة: تعني كلمة تمويل مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.
- من حيث النظرة الواسعة: التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة، أو المنشآت المالية والمساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العامة، الجماعات المحلية.
- من حيث المعنى الاقتصادي: فيعنى مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية التي يمدها بالتدفقات النقدية والمالية فكلما كان التمويل كافيا كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر.

وتختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام [1].

[1]- الهام بن الشيخ وآخرون:" دور البنوك في التمويل بالقروض المصرفية للمؤسسات الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007، ص: 95.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل على أنه:

* نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشر من مشروع إلى أخر أو بتدخل مؤسسات وسيطة كمؤسسات التمويل [1].

* "**الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها**".

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:[2]

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
- البحث عن مصادر للأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله.

2-أهمية التمويل: يعتبر التمويل من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة، وتظهر أهميته في كون يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقدرة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة لتحقيق وتيرة نمو شاملة، ومن ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع [3].

ومن أهم وأبرز العناصر التي تدل على أهمية التمويل:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة لموحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة لإنجاز مشاريعها.

- ضمان استمرارية المؤسسات عن طريق تغطية عجزها المالي.

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

- تحقيق الفوائد من جراء تمويل المؤسسات.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 165.

[2] -طارق الحاج:" مبادئ التمويل"، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2002 ، ص: 21.

[3]- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص: 19.

المطلب الثاني: مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية على مصادر عديدة يمكن تصنيفها إلى المصادر التقليدية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالإضافة إلى نوع جديد من التمويل متوسط الأجل.

الفرع الأول: مصادر التمويل التقليدية:

1-التمويل قصير الأجل: تمثل الخصوم المتداولة مصادر التمويل قصيرة الأجل للمشروع، وفي غالب الأمر يستخدم التمويل قصير الأجل من أجل تمويل احتياجات المشروع من الأصول المتداولة وأهم مصادره ما يلي:

1-1 الائتمان التجاري: "يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها"[1]، ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري، عندما لا يغطي رأسماله العامل الحاجات الجارية، وعدم مقدرته في الحصول على القروض المصرفية.

1- 2 . الائتمان المصرفي: "تحصل المؤسسات على التسهيلات والقروض المصرفة من البنوك لتمويل أنشطتها قصيرة الأجل، وقد تكون مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق وتبعا لذلك تختلف شروط الائتمان المصرفي وبالتالي تكلفته وإمكانية الحصول عليه"[2].

2-مصادر التمويل طويل الأجل: يمكن أن نقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى:

2-1 أموال الملكية: وهو التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح وأهم مصادرها الآتي:

2-1-1 الأسهم العادية: "هو أداة ملكية ذو صفة مالية قابلة للتداول، الحق لحامله بذمة الجهة المصدرة له الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته برأسمال المؤسسة والمثبتة بشهادة السهم[3].

2-1-2 الأسهم الممتازة: يعرف السهم الممتاز على أنه أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة المديونية (السند) وأداة الملكية (السهم العادي) الحق لحامله الحصول على عائد محرر سنويا.

---

[1]- محمد الصالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص: 293.

[2]- عاطف وليم أندراوس: "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، 2001 ، ص 393.

[3]- أرشد فؤاد التميمي:" الاستثمار بالأوراق المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 30.

2-1-3 الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة والتي لم يتم اعتباره كاحتياطي للمؤسسة.

2-2 الأموال المقترضة: تمثل كل من السندات والقروض طويلة الأجل.

2-2-1 السندات: "أداة مديونية ذو صفة مالية قابلة للتداول، الحق لحامله الحصول على فوائد دورية محددة بنسبة مئوية من المبلغ المثبت بشهادة السند هذا بجانب قيمة السند بتاريخ الاستحقاق"

2-2-2 قروض طويلة الأجل: تحصل المؤسسة على القروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية وشركات التأمين، وعلى خلاف السندات فهي وسيلة تفاوض مباشرة يتم من جرائها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفق شروط محددة بالعقد المبرم ويتضمن عقد القرض شروطا تتعلق بما يلي:

- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه.
- الرهانات المرتبطة بالقرض.
- فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض.
- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض. ·

الفرع الثاني: التمويل متوسط الأجل:

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات، وينقسم إلى قسمين: قروض مباشرة والتمويل التأجيري.

1-قروض متوسطة الأجل: تستطيع المؤسسات اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض من البنوك وشركات التأمين وعادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات، ويتم تحقيق هذا السداد من خلال عمل ما يعرف بجدول الاستهلاك.

2-التمويل بالاستئجار: ظهر هذا النوع من التمويل في الآونة الأخيرة اتجاه المشروعات إلى استئجار معدات المصنع وآلاته، كما امتد إلى جميع الأصول الثابتة تقريبا، ويقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول وإنما القيام بدفع إيجار سنوي بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي، وقد اتخذ التمويل بالاستئجار عدة أشكال وهي:

2-1 البيع بالاستئجار: تقوم المؤسسة التي تملك الأراضي والمعدات ببيع هذه الأخيرة إلى المؤسسات المالية شرط أن توقع اتفاقية بينها وبين المؤسسة المالية على أن تستأجر هذا الأصل وإبقائه عند المؤسسة لفترة معينة والملاحظ أن المؤسسة البائعة تستلم قيمة البيع (أي حصولها على التمويل) من المؤسسة المشترية فورا، وفي نفس الوقت سيبقى عندها الأصل المباع لاستخدامه.

2- 2 . التأجير التشغيلي: يتضمن التأجير التشغيلي (أو ما يطلق عليه في معظم الأحيان باستئجار الخدمة) بشكل عام، المعدات وخدمات الصيانة لهذه المعدات من أهمها، الكمبيوتر، ماكينات النسخ، السيارات الشاحنات.

2-3 التأجير التمويلي: يتميز التأجير التمويلي بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه، ولابد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة، بالإضافة إلى عائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة فالمؤسسة تقوم باختيار ما ترغب في استئجاره من السوق، ثم تذهب إلى طرف ثالث غير المنتج أو الموزع وغالبا ما يكون البنك، وتتفق معه على شراء هذا الأصل وتقوم هي باستئجاره من البنك وتتضمن عملية الإيجار التمويلي الخطوات التالية: [1]

- تختار المؤسسة الأصل التي هي بحاجة إلى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة الشراء أو شروط تسليمه.
- ثم تتصل هذه المؤسسة ببنك (أو شركة مؤجرة) وتتفق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد، وأن يؤجره للمؤسسة مباشرة وبهذا الشكل تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار إلى البنك، على دفعات متساوية في فترات متتالية كما أن للمؤسسة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد استئجار الأصل ثانية (بعد انتهاء مدة الاستئجار الأساسية) بإيجار مخفض، ولكن لا يحق للمؤسسة إلغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزامها.

المطلب الثالث: وظائف التمويل:

إن آلية التمويل تعتبر من أهم الوظائف في مختلف المشاريع، وذلك نظرا لما توفره من ليونة في سير العمل، حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بها.

فيما يلي سنذكر أبرز وظائف التمويل:

[1]- سمير محمد عبد العزيز:" التأجير التمويلي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الجزء الأول، مصر, 2001، ص 75، 76.

1-التخطيط المالي: تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، حيث أنه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية وهذا لا يعني استبعاد التخطيط وإنما يجب وضع خطط تتلاءم مع الأوضاع غير المتوقعة أي جعلها مرنة.

2-الرقابة المالية: تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، ويتم هذا التقييم من خلال الإطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد مسببات حدوثها.

3-الحصول على الأموال: يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.

4-استثمار الأموال: عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وعليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة.

5-مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة الذكر دورية دائمة للإدارة المالية، ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثها، وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة: مشاريع في مشروع واحد، ويتخذ ذلك إحدى الصورتين التاليتين [1]:

أ -الاندماج: هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات، تفقد فيه استقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية، ويحدث الاندماج بعدة طرق مثل: الاندماج لأكثر من مجموعة أو شراء إحداها لأخرى، أو أكثر من خلال أحد الشركاء، أو مجموعة منهم، فتصبح أصول وخصوم المؤسسة المندمجة تابعة إلى المنشأة الجديدة أو جزء منها فقط.

ويسمح الاندماج للمؤسسة من تحقيق بعض المزايا منها، تحسين المردودية، انخفاض أسعار منتجاتها.

ب -الانضمام: يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة أخرى، وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة.

[1]- محمد إبراهيم عبيدات:" أساسيات الإدارة المالية": دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1997 ، ص: 21 - 22.

المطلب الرابع: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث طرق تتمثل في: [1]

1) التمويل الذاتي: يقوم صاحب المشروع في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل ويتحمل كافة المصاريف الضرورية المتعلقة به.

2) التمويل الثنائي: في هذه الصيغة من التمويل يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار، وتتحمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجر بدون فائدة، تتحدد مساهمة كل من المستثمر والوكالة انطلاقاً من مستوى التكلفة الكلية للاستثمار، وإن كان صاحب المشروع هو الذي يتحمل القسط الأكبر من مبلغ التمويل.

3) التمويل الثلاثي: وفي هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية لصاحب المشروع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والجزء الثالث قرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، ويتوقف مستوى التغطية في هذه الحالة حسب طبيعة النشاط وموطنه.

المطلب الخامس: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن مشاكل التمويل تؤثر بصفة عامة على الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة مما يعيق نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديد وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى، تتمثل فيما يلي:

1.ندرة الموارد وقلة التوفير: يمكن إرجاع هذا المشكل إلى قلة الموارد البترولية، أما بالنسبة للموارد الداخلية وتحت تأثير التسوية غير المكيفة وعدم كفاءة النظام البنكي والمالي لتجنيد التوفير، ما لم تكن في خدمة تمويل الاستثمار الصناعي.

2. التماطل والتباطؤ في إصلاح القطاع البنكي والمالي: إن قلة الموارد والتوفير قد وضح الصورة البنكية والمالية وكذلك فإن المخطط التمويلي المزود بالموارد البترولية والقروض الخارجية و يمكن توضيح هذه الصعوبة في الآتي:

- البنك: يعتبر كوسيط بين الخزينة العمومية، وصندوق الخزينة العمومية، مكلف بالرقابة المستقبلية أو التنبؤية، إن طابعه الأساسي هو جمع وتسخير التوفير، قد استبعد عن طريق الميكانيزمات العمومية للتمويل.

[1] – محفوظ جبار: " المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها " ، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية 25–28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار , سطيف، الجزائر 2004 , ص 724/723.

- النقد: فهو يعتبر وحدة حساب قد فقد امتيازاته كوسيلة للدفع، للتوفير وقياس الأصول إن قيمة الدينار تحدد إداريا.
- معهد إصدار: فهو يعتبر شباك لإعادة تمويل الخزينة العامة والنظام البنكي فقد استبعد من سياسات التعديل النقدي المالي.
- الادخار: فهو غائب، وله منفذ واحد وهو الصرف وإعلام التحويل والاقتصاد المالي المتوازي.

3. تسوية غير مكيفة بالنسبة لضرورات توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة: إن التسوية الاقتصادية التي لم تتحقق بالشكل المطلوب بسبب بعض الآثار والعناصر المؤسسة لسياسة التعديل والتي لا تحفز انطلاق الاستثمار.

4. عدم مرونة المعايير والنماذج للقبول في تمويل الاستثمار: على الرغم من والمجهودات المسجلة تحت أثر تحسين نوعية الخدمة، تشكيل الإجراءات من جهة والمنافسة بين البنوك والتي اهتزت بشكل كبير بإعادة هيكلة حقيبة أوراقها، فان القبول في تمويل الاستثمار يبقى يتصف بعدم المرونة.

المبحث الثالث: عموميات حول القروض البنكية:

يعد الجهاز المصرفي أحد أهم مقاييس التنمية الاقتصادية، إذ أنه يعمل على الربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، عن طريق استثمار تلك الفوائض في سد حاجيات التمويل عن طريق تقديم القروض. وتعتبر القروض أحد وسائل التمويل التي تنتهجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن هذه العملية الإقراضية تكون محفوفة بعدة مخاطر، ولهذا كان لزاما على البنوك طلب ضمانات تثبت حقها.

المطلب الأول: ماهية البنوك

1-تعريف البنوك:

- المصرف: هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف وتأخذ شكل أقساط تامين في شركات التأمين وشكل المدخرات في صناديق التوفير البريدية. والجهاز المصرفي لبلد ما المؤسسات والأنظمة والقوانين التي تتألف منها وتعمل في ظلها جميع المصارف في ذلك البلد [1].

[1]- رشاد العطار : " النقود و البنوك "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ، الأردن، 2000، ص 67.

- ويعرف البنك: على أنه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة [1].
- ويعرف كذلك: على أنه منظمة أعمال تقوم بإشباع الحاجات والرغبات المالية للأفراد والجماعات من خلال أنشطة مصرفية متنوعة أهمها قبول الإيداعات ومنح القروض [2].

2-أنواع البنوك:

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها، والدور الذي تؤديه في المجتمع.

1. البنوك المركزية: ويقصد به المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسيع والانكماش في حجم النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة ولذلك فهو المؤسسة النقدية التي تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقود وتوفيرها وتكلفتها وذلك لتحقيق الصالح العام.

2. البنوك التجارية: تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عملية مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

3. البنوك المتخصصة: البنوك المتخصصة هي -كما يوضح اسمها-بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، وتميزا لها عن البنوك التجارية فقد عرفت البنوك المتخصصة بأنها:" تلك التي تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الرئيسية".

4. بنوك الاستثمار: من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع في الوقت الحالي ولاختلاف وظائفها من بنك إلى أخر حتى داخل نفس الدولة ومن بين الأنشطة التي تقوم بها هذه البنوك التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

---

[1]- فلاح حسن عداي الحسيني:" إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص: 33.

[2]- طارق طه: " إدارة البنوك و نظم المعلومات البنكية"، الحرمين للكومبيوتر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص:33.

5. بنوك الادخار: تتميز بالانتشار الكبير والقرب البالغ من المدخرين كما توفر لصغار المدخرين مالا تستطيع البنوك الأخرى وبالذات البنوك التجارية توفيره.

6. البنوك الإسلامية: لقد تعددت تعريفات العلماء والباحثين للبنوك الإسلامية في الوقت الحاضر ومن بينها: أنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

3-أهمية البنوك:

إن كل نوع من البنوك له أهميته ويمكن إبراز أهمية بعض البنوك كما يلي:

1. البنوك المركزية: البنك المركزي هو مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة للحكومة ومن خلال إدارته لهذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية وذلك بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للحكومة. والبنك المركزي في أية دولة يقوم بإدارة الجهاز النقدي للدولة.

2. البنوك التجارية: تبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدولة الذي تلعبه في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها.

3. البنوك المتخصصة: تظهر أهميتها بكونها تكمل عمل البنوك التجارية، وذلك بتقديم الخدمات التي لا يقبل عليها المصرف التجاري وخاصة الاحتياجات طويلة المدى، وثانيا المساهمة في تحقيق التنمية كلا في مجال تخصصه، و ثالثا بتعاونها مع الجهات المختلفة بغرض تحقيق أهداف تساهم في تحقيق ودفع عجلات التنمية.

4-وظائف البنوك:

1. وظائف البنك المركزي: تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف طبيعة الأوضاع والسياسات والفلسفة الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي:

أ –تنظيم إصدار العملة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها وذلك بما يتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في إصدار البنكنوت فهو يقوم بوظيفة بنك الإصدار.

ب –القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وتنظيم حساباتها ويسدد التزامات الدولة ويقدم لها لائتمان ضمن حدود وضوابط معينة وبذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة.

ج –العمل المصرفي كبنك للبنوك، وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول ودائعها وإجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها، ولذلك فالبنك المركزي هو بنك للبنوك.

د –مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية.

هـ –يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحاسبية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية وذاك وفقا لما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.

و –ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على، التنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

2. وظائف البنوك التجاري: يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى نوعين:

أ. تقليدية (قديمة).

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من:

- ودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.
- تحت الطلب (الحساب الجاري): وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.
- تحت الإشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها.

2. توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف وهي الربحية والسيولة والضمان.

ب. حديثة: تتمثل في:

1- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف.

2- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.

3- المساهمة في تمويل ودعم المشاريع السكنية.

4- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

5- إصدار خطاب ضمان.

6- تحويل العملة للخارج.

7- إصدار الشيكات السياحية.

8- فتح الاعتمادات المستندية.

9- تأجير الخزائن الجديدة للعملاء.

10- خدمات البطاقة الائتمانية.

11- شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.

12- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

13- إدارة أعمال وممتلكات العملاء.

14- البنك الآلي.

المطلب الثاني: ماهية القروض وسياستها:

I- تعريف القرض : مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية تتعهد برد المبلغ مع الفوائد وفقا لشروط متفق عليها [1].

هي كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية، سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.

[1]- عبد الله خبابة: محاضرة بعنوان:" الإيرادات العامة"، السنة الجامعية (السنة ثالثة مالية) جامعة محمد بوضياف: المسيلة، الجزائر 2006-2007.

تختلف القروض فيما بينها في ثلاثة نقاط: المدة الزمنية، موضوعها والضمانات التي ترافقها أي سيولتها بالنسبة للمقرض [1].

II- أنواع القرض :

2-1 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشر شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي أو خدمي)، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض. ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسين: القروض العامة والقروض الخاصة.

2-1-1 القروض العامة: سميت بالقروض لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه. وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يوجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات.
- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل. ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.
- قرض الموسم: القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال.
- قروض الربط: هي عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية [2].

---

[1]- فريدة بخراز يعدل:" تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 18.

[2]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 58، 59، 60، 61.

2-1-2 القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول:

- ❖ التسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها. يستعمل هذا النوع من القروض في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف مصنعة.
- ❖ تسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز أشغال لفائدة السلطات العمومية، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية: إعطاء كفالات لصالح المقاولين ومنح قروض فعلية.

* منح كفالات لصالح المقاولين: تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية.
* منح قروض فعلية: توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية: قرض التمويل المسبق ويعطى هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة ويكون هذا القرض عند إنجاز نسبة مهمة من المشروع، تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة ويمنح البنك هذا القرض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الانتهاء من الأشغال.

- ❖ الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك لشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا المعدل على مدة القرض.

2-2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها ولذا فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا للتمويل تتلاءم وهذه الميزات العامة.

❖ عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: القروض المتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل.

ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته:

- القروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات.....الخ، يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

✓ القروض القابلة للتعبئة: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما، الوقوع في أزمة نقص السيولة.

✓ القروض غير القابلة للتعبئة: فهذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي يظهر خطر تجميد الأموال بشكل كبير.

- القروض طويل الأجل: هي القروض التي تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه إلى تمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات.

❖ عمليات القرض الحديثة:

الائتمان (القرض) الايجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

3-معايير منح القرض:

تستند البنوك على عدد من العوامل أو المعايير الأساسية وتتخلص هذه المعايير في خمسة هي:

* شخصية العميل أو سمعته.
* المقدرة على الدفع.
* رأس المال.

* الضمان.
* الظروف المحيطة.

ونتناول فيما يلي شرح تلك العوامل:

1. شخصية العميل أو سمعته: تقاس المخاطرة الأخلاقية بشخصية المقترضين وبالتالي فإن السمعة التي يتمتع بها طالب القرض لها أثر كبير في قرار البنك بالمنح أو الرفض أو التوسع أو الانكماش في منح القرض، وحتى لو توفرت الضمانات الكافية لرد القرض، فإن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك، فكثير من البنوك يمتنع عن التعامل مع العملاء ذوي السمعة السيئة لأنها تنعكس هي الأخرى على البنك وخاصة إذا كان عدد أولئك العملاء ملحوظا.

2. المقدرة على الدفع: تعني القدرة على الدفع سداد أقساط القرض وفوائده في الموعد المحدد، ويجب تحليل عدة عوامل:

2-1 أهلية العميل وقدرته على الاقتراض:

إن اهتمام البنوك بمقدرة العميل على الدفع يجب أن تبدأ أولا بدراسة أهليته وقدرته على الاقتراض سواء كان قاصر، شركات الأشخاص أو شركات أموال وذلك بفرض شروط قبل منح القرض.

2-2 القدرة على السداد:

يجب على البنك في هذا الصدد أن يحلل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وتتوقف قدرة المقترض على السداد وفقا لطبيعة وحجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها، ومدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقا لدخله وكيفية التصرف فيه.

2-3 المقدرة على توليد الدخل:

إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات.

تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي:

* الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القروض.
* مبيعات الأصول الثابتة.
* بيع المخزون السلعي.

* الاقتراض من الغير وعلى أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

3-رأس المال: تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأسمال كافي كضمان للقرض، وتعكس درجة ملكية الأصول ذكاءه وفطنته وبالتالي كفاءة الشركة المقترضة، بحيث تستخدم بعض من هذه الأصول الضمان في حالة عدم كفاية الأرباح، ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

4-الضمان: لكي يريح البنك نفسه من اتخاذ قرارات عن القروض التي على هامش الأمان ولكي يريح نفسه أيضا من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع، فإنه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها.

وعموما تنحصر الشروط الواجب توافرها في الضمان فيما يلي:

- سهولة التصرف فيه من جانب البنك عند تخلف العميل عن السداد بدون خسائر كبيرة.
- انخفاض مصاريف الاحتياط بالضمان.
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك وإمكانية الاستحواذ عليه والتصرف فيه.

5-الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسيع في منح الائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل [1].

4-إجراءات منح القرض وتحصيله:

السياسة الإقراضية ينبغي أن تتضمن مجموعة من الإجراءات كدليل يعتمده المقترض بدءا من طلب القرض وانتهاء بتسديد أقساطه وذلك لإيضاح الصورة أمامه ولتقليص الأسئلة والاستفسارات وضغط الزمن وغالبا ما تلجأ المصارف إلى تحديد هذه الخطوات في كتيب صغير أو ما يطلق عليه بدليل الائتمان.

يمكن إيجاز هذه الخطوات كما يلي:

[1]- عبد الغفار حنفي:" الأسواق والمؤسسات المالية"، مطابع روايال، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 149.

1-الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد.

2-التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث معايير منح القرض المذكورة.

3-التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل [1]، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4-اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي.

5-صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي عليها اتفاق القرض.

6-متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7-تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

III- سياسة الإقراض :

[1]- محمد الصالح الحناوي، "المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية للطبع، النشر والتوزيع ، مصر، ص 282.

تلعب البنوك دورا هاما في الربط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، فهي تعمل على توفير الأموال المطلوبة في الوقت اللازم.

3-1 مفهوم سياسة الإقراض:

سياسة الإقراض هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، وهذه السياسة المكتوبة لا بد أن تكون متمشية ومتسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك وبذلك يتضح أن وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك[1].

يقصد بالإستراتيجية الإقراضية (الائتمانية) للمصارف بكونها إطار عام يتضمن من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان (القروض، التسليف) بشكل خاص وبما يحقق الأغراض الآتية:

* ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة.
* توفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية وبالتالي اجتثاث أية حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ.
* تهيئة المرونة الكافية أي سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا، وفقا للحالة أو الموقف خاصة عندما تكون ضمن إطار الصلاحية المخولة.
* تعزيز المركز الإستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

3-2 مكونات سياسة الإقراض:

إن أي إستراتيجية إقراضية تتضمن مجموعة من المكونات رغم عدم وجود سياسة إقراضية نمطية نظرا لاختلاف البنوك فيما بينها من حيث حجم رأس المال، والتخصص، ومن أبرز مكونات هذه السياسة ما يلي:

أمد القروض: أي الفترة الزمنية للقرض، سواء كانت قروض طويلة الأجل، متوسطة قصيرة الأجل، وتتصف القروض طويلة الأجل بأنها ذات درجة سيولة منخفضة في حين تكون سيولة القروض قصيرة الأجل عالية.

[1]- عبد الغفار حنفي: "أسواق المال وتمويل المشروعات"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 289.

حجم القرض: يحدد حجم القروض باستخدام أحد المؤشرات وهو نسبة القروض إلى الودائع، وبالتالي فإن ازدياد هذه النسبة سيؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المتاحة لدى المصرف إلا أنه سوف يؤدي إلى زيادة أرباح المصرف.

أنواع القروض: تلجأ السياسة الإقراضية للتنويع في القروض وذلك حماية لأموالها، حيث تأخذ بعين الاعتبار تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك يؤدي إلى تقليل المخاطرة وتقليل احتمالات الخسارة.

سعر الفائدة: يجب أن تتضمن السياسة تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة إضافة إلى التكلفة التي يتحملها كل نوع من أنواع القروض سواء من حيث المدد أو من حيث مبالغ القروض.

الأهلية الائتمانية: التي تعني توفر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل إقراضها وألا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

المخاطرة الائتمانية: ويقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك.

الأرصدة المعوضة: وهي إبقاء جزء من مبلغ القرض كضمان لتعويض المخاطر الائتمانية المحتملة وتختلف نسب هذه الأرصدة من مصرف لآخر إلا أنها عموما تتراوح بين 10-20% من مبلغ القرض.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وضماناتها:

إن منح القروض يعني وضع البنك ثقته بعميله، ومهما كانت درجة هذه الثقة فإنها قابلة للتلاشي نظرا لامتناع العميل عن السداد، أو عدم القيام بالتسديد في الوقت المتفق عليه، وهذا ما يدعى بمخاطر القروض المصرفية ولتجنب هذه الأخيرة يقوم المقرض بطلب ضمانات تثبت حقه اتجاه عميله.

تعريف المخاطرة:

لغة: إن كلمة (مخطر) مستوحاة من المصطلح اللاتيني (Rescare) أي (Risque) والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع.

اصطلاحا: تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل والقصير [1].

المخاطرة تبعا لإطارها المعنوي هي ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين [2].

مخاطر الإقراض وكيفية التحكم فيها:

إذا اتضح للمسؤولين تمشي القرض مع التشريعات وسياسات البنك، فإنه يدخل في مرحلة تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بذلك القرض، وتفيدنا هذه الخطوة في تقدير أسعار الفائدة على القروض حيث يتوقع تفاوت أسعار الفائدة على القروض بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء قرار الإقراض أي كلما زادت المخاطر زاد معدل الفائدة مما يترك أثرا غير مرغوب فيه على حافة الأمان التي يتمتع بها المودعون.

ويمكن تقسم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى:

- ❖ مخاطر خاصة: إن السبب الرئيسي لهذه المخاطر هو المدين، بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده [3].
- ❖ مخاطر عامة: وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة، ومن بين هذه المخاطر:

- مخاطر أسعار الفائدة: تعني احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل.
- مخاطر التضخم: تعني انخفاض القوة الشرائية للقرض سواء القرض أو الفوائد مما يلحق أضرار بالبنك.

---

[1]- كثرة مواسي وآخرون:"مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 39.

[2]- لويزة محمد دحمان وآخرون : " المخاطر البنكية "، مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007/2006، ص:38

[3]- حمزة محمد الزبيدي:" إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسات الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 211.

- مخاطر الدورات التجارية: يقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القوم ككل وتترك آثارا سلبية عن نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.
- مخاطر السوق: يقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال إجراء تغييرات في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية للدولة وماله من آثار عكسية على نشاط منشآت الأعمال ومقدرتها على السداد.

تختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوعها فبالنسبة:

❖ للمخاطر الخاصة: يمكن التحكم فيها من خلال:

- وضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، كاشتراط البنك عدم انخفاض حجم ودائع العميل عن حد معين.
- حصول البنك على رهن من العميل في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي أو مباني.
- توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض والفوائد.
- يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية، كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقات البنك قبل تعرض العميل لأي ظروف غير متوقعة تؤثر على مقدرته على السداد.

❖ للمخاطر العامة:

- بالنسبة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة والتي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض طويلة الأجل فيمكن الاتفاق مع العميل على استبدال القرض الطويل الأجل الذي يطلبه إلى قرض قصير الأجل يتجدد لعدة مرات، وبسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق عند تجديد التعاقد، كما يمكن للبنك أن يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة وربطه بمعدل آخر وليكن معدل الفائدة على نوعية معينة من الودائع أو نوع معين من الأوراق المالية، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة والتي تظهر في حالة القروض قصيرة الأجل فإنه من الأفضل للبنك أن يتجه إلى القروض طويلة الأجل و استثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيها.
- يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات كما يمكن تجنب جزء من تلك المخاطر إذا وافق العميل على تعويم سعر الفائدة وهي نفس الأساليب المستخدمة سابقا سواء للتحكم في المخاطر الخاصة أو في مخاطر تغير سعر الفائدة.

- يمكن التحكم في المخاطر المتعلقة بالدورات التجارية ومخاطر السوق من خلال بعض الأساليب التي تستخدم للتحكم في المخاطر الخاصة مثل تقديم بعض الرهانات أو ضمان من طرف ثالث للعقد.

تعريف الضمان:

الضمانة المصرفية هي بلغة القانون، التزام بإرادة منفردة، وهو التزام لا يصبح نافذ المفعول إلا إذا تعذر على المضمون – المكفول – دفع المبلغ المقرر، وبذلك فهو التزام عرضي قد يتحقق ويصبح التزاما فعليا ومباشرا، وقد لا يتحقق وهنا لا يتحمل البنك أية خسارة.

أنواع الضمانات:

البنك عند تقديمه للقروض، يطلب من المقترض ضمانات على القرض، وقد تكون هذه الضمانات ضمانات شخصية أو ضمانات حقيقية.

1- الضمانات الشخصية: وهي التي ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ويمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة والضمان الاحتياطي.

❖ الكفالة: هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

❖ الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، إذن فهو يعتبر من أشكال الكفالة إلا أنه يطبق في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية سواء كانت سند لأمر، سفتجة أو شيك.

2-الضمانات الحقيقية: وهي التي ترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان، تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، حيث تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية.

ووفقا للقانون التجاري الجزائري، يمكن أن يأخذ الضمان شكلين: الرهن الحيازي والرهن العقاري.

❖ الرهن الحيازي: ويضم نوعيين: الرهن الحيازي للأدوات ولمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري.

- الرهن الحيازي للأدوات ولمعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع، وعلى البنك التأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات.
- الرهن الحيازي للمحل التجاري: يتكون المحل التجاري من عنوان المحل التجاري، والاسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات والآلات وبراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ.

❖ الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة.

خاتمة الفصل الاول:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي، إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحمي والدولي ، لبناء كيان قوي قادر على الإنتاج والمنافسة في علم الاقتصاد الحديث، هذا سيؤدي إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة للاقتصاد الوطني، وعليه فإنها تحتاج دائما للتمويل حيث يعتبر المشكل الدائم لها وهذا بالنظر لزيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد أن تطرقنا الى آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك في تقديم القروض من اجل تمويلها ومخاطر الإقراض وكيفية التحكم فيها من الجانب النظري، سوف نحاول في هذا الفصل اسقاط ما تم تناوله في الدراسات السابقة لمجموعة من الباحثين والطلاب في هذا المجال، لغرض المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الدراسات الخاصة بالجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات الأخرى.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي نعرض أهمها:

المبحث الأول: الدراسات الخاصة بالجزائر

أولا: دراسة لخلف عثمان (2004) تحت عنوان:

"واقع المؤسسات الاقتصادية وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر "

قامت هاته الدراسة بالبحث في أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ يعتبر قطاعا مهما قائما بذاته كونه يتميز بخصائص وسمات تختلف عن المؤسسات الكبيرة، وتطرقت الدراسة لمعرفة التدابير الخاصة بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انتهجتها العديد من الدول ومنها الجزائر بصورة خاصة وهذا على ضوء التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة.

حيث أظهرت الدراسة بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حلا فعالا لتدعيم اقتصاديات البلدان خاصة البلدان النامية ودول العالم الثالث، كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومساهمتها فعالة في خفض معدل البطالة لأنها تعتمد في غالب الأحيان على تكثيف اليد العاملة لتعويض نقص رؤوس الأموال وتساهم في رفع الناتج الوطني، كما أشارت الدراسة إلى ان الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت الدراسة بعدة نتائج من أهمها ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الأطر المناسبة للأعمال وملأ الفراغ والريادة في مجالات التمويل وتنمية المهارات والابتكارات التكنولوجية وتطويرها [1]

ثانيا: دراسة(2005) "يوسف القريشي" بعنوان:

" سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية "

يهدف هذا البحث الى دراسة سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث قامت بإظهار مختلف المعوقات التي تعترض نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة مسالة التمويل، كما بينت هذه الدراسة ان الهيكل المالي للمؤسسة هو إجابة دقيقة لسياسة التمويل في الجزائر من خلال دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل للوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز بها هذه المؤسسات وهذا بالاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من 128 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2003/2001، حيث أكدت أن إشكالية التمويل تظهر من خلال صعوبة الاستدانة ففي الجزائر كانت نسبة متوسط الاستدانة تقدر بـ 16 % في حين تتعدي 75 % في بعض الدول و هو ما يبين ضيق قنوات التمويل في الجزائر و تكيف أنظمة التمويل في الدول المتقدمة.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ كل من نظرية الوكالة ودورة الحياة والالتقاط التدريجي للتمويل تحتل أهمية بالغة في تفسير اختيارات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أظهرت النتائج أن هناك تأثير ايجابي للضمانات والمردودية على حجم القروض التي قد تحصل عليها المؤسسة [2]

---

[1]– لخلف عثمان واقع المؤسسات الاقتصادية وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2004.

[2]– قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا: دراسة الدكتور زيدان محمد (2009) تحت عنوان:

"الهياكل والاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "

حاول الباحث من خلال مداخلته الى التطرق لبعض الوسائل التي تساعد على دعم توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بدراسة تمويل البنوك الجزائرية لهذه المؤسسات خلال الفترة ما بين سنوات 2000 و2004، بحيث قام بدراسة الأدوات المالية الجديدة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في التمويل التأجيري وشركات راس المال الاستثماري وشركات راس المال المخاطر وتفعيل السوق وكذا الرفع من رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية.

كما تطرق الى الهياكل الجديدة الداعمة لتمويل لهذه المؤسسات، وتم من خلال ثلاث اليات تمثلت في:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- شركات القرض الايجاري.

حيث قام بعرض تجارب بعض الدول المجاورة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت هذه الدراسة الى بعض النتائج نذكر منها انه فبالرغم من استحداث مجموعة من الاليات والهياكل المساعدة في التمويل الا انه مازال هناك نقص في مصادر التمويل وذلك بسبب الشروط المفروضة من طرف البنوك على القروض والضمانات المطلوبة، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر، وكذا ارتفاع الكلفة الرأسمالية لهذه المؤسسات ونقص المساعدات التقنية الداعمة [1]

رابعا: دراسة الأستاذة ليلي مقدم (2010) بعنوان:

"سياسات تسيير عناصر الاحتياج في راس المال لعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية خلال سنوات (2005-2007)"[1]

[1] زيدان محمد، الهياكل والاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد السابع، 2009.

تطرقت هذه الدراسة من خلال طرح إشكالية تتعلق بشكل تسيير عناصر احتياج لراس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على هذه الأخيرة.

حيث ركزت الباحثة في هذه الدراسة على الاهتمام براس المال العامل في التسيير المالي السليم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره عنصر أساسي لنشاط وبقاء أي مؤسسة مهما كان حجمها، وهذا من خلال دراسة 04 متغيرات تمثلت في:

- سياسة تسيير العملاء.
- سياسة تسيير المخزون.
- سياسة تسيير الموردين.
- سياسة تسيير القروض البنكية.

وذلك باستخدام معامل الارتباط حيث توصلت الدراسة الى أن سياسة تسيير عناصر الاحتياج في راس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تتحدد ولا تتأثر بخصائص نشاط المؤسسة.

خامسا: دراسة الدكتور العايب ياسين (2011)، بعنوان:

" إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "[2]

ركزت هذه الدراسة على تحليل هيكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحدداته، وتطور المؤسسة الاقتصادية وسياسة التمويل في الجزائر، وكيفية تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبرى الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واظهار مختلف العوامل المحددة للتمويل في هذه المؤسسات،

[1]الأستاذة ليلي مقدم «سياسات تسيير عناصر الاحتياج في راس المال لعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية خلال سنوات (2005-2007)، مجلة الباحث، العدد08، 2010.

[2]العايب ياسين. أطروحة دكتوراه إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2010-2011

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي والبحث عن العوامل المحددة لمصادر التمويل.

خلصت هذه الدراسة لعدة نتائج من أهمها ان التمويل لا يزال يتميز بضيق كبير من حيث تعدد وتنوع خدماته ولا يمكن ارجاع مشكل التمويل الى ضعف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل ترجع كذلك الى سياسة التمويل في حد ذاتها، وبينت هذه الدراسة ضعف هيكل الاستدانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعبر عن ضغوطات للدخول الى سوق التمويل وضعف التوسع في نشاط المؤسسة وبالتالي الزامية الانفتاح على المصادر الخارجية للتمويل.

سادسا: دراسة العايب الهاشمي (2014) بعنوان:

" آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

ركزت هذه الدراسة على آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام الباحث بدراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة التونسية وذلك باستخدام عينة تتكون من 09 قطاعات خلال فترة 2012 واقتصرت دراسته على العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا الأمر سمح له بالوصول إلى نتائج مهمة كتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية.

ومدى مساهمتها في رفع الصادرات الوطنية إلا أنها تعاني من بعض المشكلات خاصة نقص السيولة لتمويل العمليات اليومية وكذلك مشكل كثرة الديون [1]

المبحث الثاني: الدراسات الأخرى

أولا: دراسة (1999)Ydriss Ziane تحت عنوان:

"la structure d'endettement des PME Françaises : une étude sur données de panel "

[1]العايب الهاشمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مقارنة بين التجربة التونسية و الجزائرية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013-2014.

حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل محددات هيكل رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، حيث حاول التأكد من أثر بعض المتغيرات على الاستدانة بالنسبة لعينة من هذا النوع من المؤسسات الفرنسية، وخلص الباحث إلى أن اختيار هيكل اقتراض معين غير محايد خاصة فيما يتعلق بالمديونية المالية، كما خلص ايضا إلى أن العلاقة بين المؤسسة وموردیها تؤثر على الممارسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

ثانيا: دراسة (2000) Jean Pierre Ramanet et Ben Yahia Ali Abbas تحت عنوان:

"Autonomies financières des PME et restriction des immobilisations"

حيث درسا الباحثان مسألة الاستقلالية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مقارنة لمستويات الأموال الخاصة مع نظيراتها في المؤسسات الكبيرة، حيث خلصا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخصص حجم أصول اقل من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، الأمر الذي جعل ملاحظة تماثل في الاستقلال المالي الذي ينتج أساسا عن زيادة حجم النشاط لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي من شأنه تعويض النقص في مستوى الأموال الخاصة، أي عن طريق أداء أفضل لدوران الأصول [2]

ثالثا: دراسة (2001) Robert Wandaتحت عنوان:

" Structure financière et performance des entreprises dans un contexte sans marché financier : le cas du Cameroun"

الهدف من هده الدراسة هو البحث في الخاصية التمييزية للسوق المالي في سلوك المنظمات فيما يتعلق باختيار طرق التمويل، حيث حاول الباحث مناقشة النماذج النظرية والدراسات الميدانية ومدى تفسيرها للبيئة الكميرونية، وخلص إلى نتيجة مفادها انه في ظل غياب سوق مالي في الكميرون يكون الأداء بمختلف أشكال قياسه غير مرتبط بالهيكل المالي، وأن التركز القوي لرأس المال يلعب دور

[1] Ydriss ZIANE, La structure d'endettement des PME francaises : une etude sur données de panel. Les Chiers de recherché University Paris X Nanterre 1999

[2] Jean Pierre Ramanet et Benyahia Ali Abbas , Autonomies financières des PME et restriction des immobilisations ,, les Cahiers de la recherche, Centre Lillois d'analyse et de recherche sur l'Evolution des Enterprises- Lille 2000.

هامشي موجب في القيمة الإجمالية للمؤسسة، وهي نتيجة تأكد فرضية حيادية المؤشرات المحاسبية للأداء وتؤكد الخاصية التمييزية للسوق المالي في سلوك المؤسسات فيما يتعلق باختيار طرق التمويل، فغياب السوق المالي يفرض مديونية أقل وتركز أكبر لرأس المال وبالتالي مراقبة داخلية اكبر، وهذا ما يؤكد نتائج العديد من النماذج النظرية في هذا المجال [1]

رابعا: دراسة (2002) Mahmoudou Bacar Sall تحت عنوان:

" La source de financement des investissements de la PME : une étude empirique sur donnés Sénégalaises"

في هذه الدراسة حاول الباحث التأكد من وجود حالة التقاط تدريجي للتمويل hiérarchie de financement على مستوى تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية انطلاقا من معطيات مجمعة وفردية على الفترة 1992-1999، نتائج التحليل الوصفي للعينة أظهر أن التمويل الذاتي غير المستعمل في المقام الأول، وأن اللجوء إلى الاقتراض أكثر أهمية من التمويل الذاتي في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية، وأن اللجوء إلى رفع رأس المال سبه معدوم، كما لاحظ الباحث أنه كلما كانت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكبر حجما كلما كان التمويل عن طريق الاقتراض أكبر، وخلصت الدراسة إلى تأكيد وجود هيكل تمويل متميز تنفرد به المؤسسة الصغيرة و المتوسطة [2]

خامسا: دراسة(2008) Aung Kyaw تحت عنوان:

"Financing Small and Medium Enterprises in Myanmar"

توضح الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشترك في الجزء الأكبر من الاقتصاد في ميانمار من حيث العدد، والمساهمة في العمالة، والمخرجات، والاستثمار في ميانمار. فإن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا كليا على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص واليوم أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر حيوية في تعزيز القدرات الوطنية والميزة التنافسية والتكامل الاقتصادي السريع في المنطقة موضع الدراسة. غير أن الدراسات تبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يتعين عليها أن

[1] Robert Wanda (2001), Structure financière et performance des enterprises dans un context sans marché financier: le cas du Cameroun, cahier de recherche university de Yaoundé II

[2] Mahmoudou Bocar Sall (2002), la source de financement des investissements de la PME: une etude empirique sur donnés Sénégalaises, Afrique et Development, Vol. XXVII

تتعامل مع عدد من القيود مما يعوق إمكانياتها الإنمائية، مثل النقص في إمدادات الطاقة، وعدم توفر الائتمان طويل الأجل من مصادر خارجية وغيرها الكثير، ومشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من أكبر القيود متمثلة في قضايا العرض والطلب، وأساسيات الاقتصاد الكلي، والبنية التحتية للإقراض في البلاد.

كما يمكن لسياسة الحكومة تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي إلى عدم كفاية الدعم المقدم لها، وتوصي هذه الورقة بسياسات وتحسين الطلب والظروف جانب العرض من منظور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير وتمويل أكثر سهولة لهده المشاريع والمساهمة في التنمية الشاملة لها في ميانمار من أجل زيادة الميزة التنافسية الوطنية وتحقيق التكامل الاقتصادي السريع. لتحقيق الاستقرار في الأساسيات الاقتصادية الكلية. [1]

سادسا: دراسة (2013) Abdulaziz M. Abdul Saleh و Andrew C. Worthington بعنوان:

" Small and Medium-Sized Entreprisses Financing: A Review of Literature"

ركزت هذه الدراسة على أهمية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كون ربحية هذه المؤسسات لها أثر إيجابي على النمو والتنمية المستدامة من خلال دورها في تسهيل إنشاء مشاريع جديدة ودعم عملية الابتكار ونمو وتطوير الشركات والمشاريع الموجودة، والتي بدورها تعتبر دفعة للنمو الاقتصادي الوطني، ويرى الباحث أن التمويل بالأسهم يفضل على الدين كوسيلة للتمويل حيث تعاني هذه المؤسسات من نقص نقدي نموذجي وهي غير قادرة على تأمين القروض مع ضمانات خلال مرحلة تأسيسها. [2]

سابعا: دراسة (2014) Toufik AIT MEDJBER بعنوان:

"Perspectives de développement des PME et des pmi dans le cadre du nouveau modèle économique algérien"

يرى الباحث أنه على الرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد ولا سيما في الاقتصادات النامية، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من عدد من القيود لعدة أسباب، داخلية، أي خاصة بالشركة، والخارجية المتعلقة بيئتها الاقتصادية. إلا أن إرادة سياسية واقتصادية

[1] Aung Kyaw(2008)," Financing Small and Medium Enterprises in Myanmar", IDE DISCUSSION PAPER No. 148.

[2] Abdul-Aziz M. Abdul Saleh & Andrew C. Worthington, " Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature", International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 14; 2013.

كبيرة ظهرت في السنوات الأخيرة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى أهمية رهانات ومهمات هذه الشركات في النسيج الإنتاجي الوطني. ومن خلال السياسة الاستباقية التي تدعو إليها السلطات العامة-يهدف تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى معالجة ثلاثة تحديات رئيسية هي: تكثيف النسيج الإنتاجي وتنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات، بيد أن تعزيز وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يتحقق فقط من خلال الخطابات السياسية؛ فإنها تتطلب إجراءات ملموسة من جانب السلطات العامة. واتخذت تدابير في هذا الاتجاه، مثل إنشاء صندوق ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي وضع تحت إشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أنشئ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ 11 تشرين الثاني / نوفمبر 2002، تنفيذا لقانون إرشادات بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو تيسير الحصول على التمويل المصرفي على المدى المتوسط من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها من خلال منح ضمانات ائتمانية للمصارف التجارية من أجل استكمال الحزمة المالية لهده المشاريع، ومع ذلك فإن هذا الإجراء لا يزال غير كاف، لأنه ليس مسألة إنشاء المنظمات التي تهتم فقط الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتحقق الدعم الحقيقي من خلال تصميم نظام حقيقي يدعم مختلف الجوانب المتعلقة بهده المشاريع (التمويل والبحث والتطوير والدعم والتدريب والضرائب ...). وأخيرا، يعتقد الباحث أن إنشاء سلطة مراقبة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تحقق تحسينات كبيرة في مناخ الأعمال بشكل عام وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص. وسيتم تحقيق ذلك من خلال إجراء الدراسات والإجراءات الدورية، وإجراءات الدعم الجارية والتحسينات على وجه الخصوص.

الجدول رقم03: الدراسات التجريبية السابقة

الكاتب	عنوان الدراسة	الفترة	المنهجية	النتائج
Ydriss Ziane 1999	la structure d'endettement des PME Françaises : une étude sur données de panel	19981199-	منهج قياسي	اختيار هيكل اقتراض معين غير محايد خاصة فيما يتعلق بالمديونية المالية، كما خلص ايضا إلى أن العلاقة بين المؤسسة ومورديها تؤثر على الممارسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
Jean Pierre Ramanet et Ben Yahia Ali Abbas 2000	Autonomies financières des PME et restriction des immobilisations	2000	المنهج الوصفي التحليلي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخصص حجم أصول اقل من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية
Robert Wanda 2001	Structure financière et performance des entreprises dans un contexte sans marché financier : le cas du Cameroun	1999-1996	منهج قياسي	في ظل غياب سوق مالي في الكميرون يكون الأداء بمختلف أشكال قياسه غير مرتبط بالهيكل المالي
Mahmoudou Bacar Sall 2002	La source de financement des investissements de : une étude la PME empirique sur donnés Sénégalaises	1999-1992	منهج قياسي	تأكيد وجود هيكل تمويل متميز تنفرد به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
لخلف عثمان 2004	واقع المؤسسات الاقتصادية وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر	2004	المنهج الوصفي التحليلي	ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
يوسف القريشي 2005	سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية	2003-2001	المنهج الوصفي التحليلي	هناك تأثير ايجابي للضمانات والمردودية على حجم القروض التي قد تحصل عليها المؤسسة.

Aung Kyaw 2008	Financing Small and Medium Entreprises in Myanmar	2008	المنهج الوصفي التحليلي	تحسين الطلب والظروف جانب العرض من منظور تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير وتمويل أكثر سهولة
الدكتور زيدان محمد 2009	الهياكل والاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	2004-2000	المنهج الوصفي التحليلي	ارتفاع الكلفة الرأسمالية لهذه المؤسسات ونقص المساعدات التقنية الداعمة.
الأستاذة ليلي مقدم 2010	سياسات تسيير عناصر الاحتياج في راس المال لعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية	2007-2005	منهج قياسي	سياسة تسيير عناصر الاحتياج في راس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تتحدد ولا تتأثر بخصائص نشاط المؤسسة.
الدكتور العايب ياسين 2010-2011	إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		المنهج الوصفي التحليلي	التمويل لا يزال يتميز بضيق كبير من حيث تعدد وتنوع خدماته
Abdulaziz M. Abdulsaleh و Andrew C. Worthington 2013	Small and Medium-Sized Enterprises Financing : A Review of Literature	2013	المنهج الوصفي التحليلي	التمويل بالأسهم يفضل على الدين كوسيلة للتمويل حيث تعاني هذه المؤسسات من نقص نقدي نموذجي وهي غير قادرة على تأمين القروض مع ضمانات خلال مرحلة تأسيسها.
العايب الهاشمي 2014	اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2011-2004	المنهج الوصفي التحليلي	تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية
Toufik AIT MEDJBER 2014	Perspectives de développement des pme et des pmi dans le cadre du nouveau modèle économique algérien	2014	المنهج الوصفي التحليلي	إنشاء سلطة مراقبة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تحقق تحسينات كبيرة في مناخ الأعمال بشكل عام وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابقة

بعد قيامنا بالدراسات السابقة توصلنا لتحديد مفهوم آلية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي أهمية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقارنة بالدراسة التي قمنا بها وجدنا ان البنوك لها دور مهم من ناحية التمويل فهي تساهم بشكل كبير في منح القروض لهده المؤسسات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في رفع الإنتاج الوطني وخفض معدلات البطالة، وبالإضافة للدراسات السابقة تمحورت دراستنا حول تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وكالات الدعم.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال الدراسات السابقة استخلصنا أنه هناك مجموعة من الدراسات قد تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الهياكل والأليات التي تتم من خلالها عملية التمويل وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية،

وبالتالي تعتبر البنوك من أهم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشأت الدولة عدة هياكل ووكالات دعم من اجل توفير هذا التمويل واستمراره.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل الثالث:

لقد تعرضنا في الفصل الأول الى مختلف الابعاد النظرية لدراستنا التي تدور حول اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال النتائج المستخلصة وبالرغم من الدور الذي تلعبه هده المؤسسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الا انه تعترضها بعض المعوقات والتي تحد من نموها وتطورها، حيث يعتبر مشكل التمويل أهم هده العوائق وقد تم انشاء العديد من الهياكل التي تهتم بإزالة هده العقبات.

تعتبر وكالات الدعم التي انشاتها الدولة من بين الهياكل التي تساهم في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإزالة العوائق التمويلية خاصة عند الانشاء وهذا كله من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منها كتخفيف معدلات البطالة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وتنويع الموارد.

وعلى هدا الأساس ارتأينا تخصيص الفصل الثالث لدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري باعتباره من اهم البنوك التجارية الجزائرية في الجزائر والدي يقوم بدور مهم في هذا المجال، كما تعرضنا الى أهمية ودور وكالات الدعم، وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وتقييم دورها وأثره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تقييم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري:

- **أولا النشأة:**

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني [1]، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وفي سنة 1980 شهد البنك الوطني الجزائري إعادة هيكلة وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص أطلق عليه اسم " بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكانت مهمته الأولي والأساسية هي التكفل بتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

وفي سنة 1988 صدر القانون رقم 01 – 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والمتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، والذي كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري نذكر منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبله
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنك.
- حرية البنك في أخد قرارات تمويل المؤسسات.

أما في سنة 1990 فقد صدر القانون رقم 10 – 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، إذ سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي؛

وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

وفي شهر جوان من سنة 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

[1] الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري

- **ثانيا: نشاط البنك الوطني الجزائري:**

بغرض تحقيق التوازن المالي وسعيا منه لتقليص خطر تركيز محفظته، يتعامل البنك مع عدة زبائن، حيث انتهج تمويل مختلف القطاعات كما قام أيضا بتوزيع أمواله على فترات متباينة بين الأجل القصير والمتوسط من جهة التمويل المباشرة عن طريق قروض الصندوق والتمويل غير المباشرة عن طريق قروض التوقيع من جهة أخرى، وتتمثل، واهم المؤسسات المتعاملة مع البنك هي:

أ-بالنسبة للمؤسسات العمومية:

- مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية.
- المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.
- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.
- المؤسسات المختصة في إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية.
- مؤسسات إنتاج الأجر، الخزف، الألمنيوم.
- مؤسسات استيراد وتقديم خدمات الحاسوب.
- المؤسسات المختصة في إنتاج وتسويق الأجهزة الالكترونية.

ب-بالنسبة للمؤسسات الخاصة: وتتمثل أغلبيتها في المؤسسات التي تزاول المهن الحرة مثل:

- مؤسسات إنتاج العصير.
- وكالات السفر.
- المطبعات ودور النشر.
- فروع التجميل الحلاقة.
- الأطباء العامون، الأطباء المختصين والصيادلة.
- الفروع المختصة في تركيب بعض أنواع من الأجهزة كالمدفئات.
- الفروع المختصة في أشغال البناء.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

1- الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

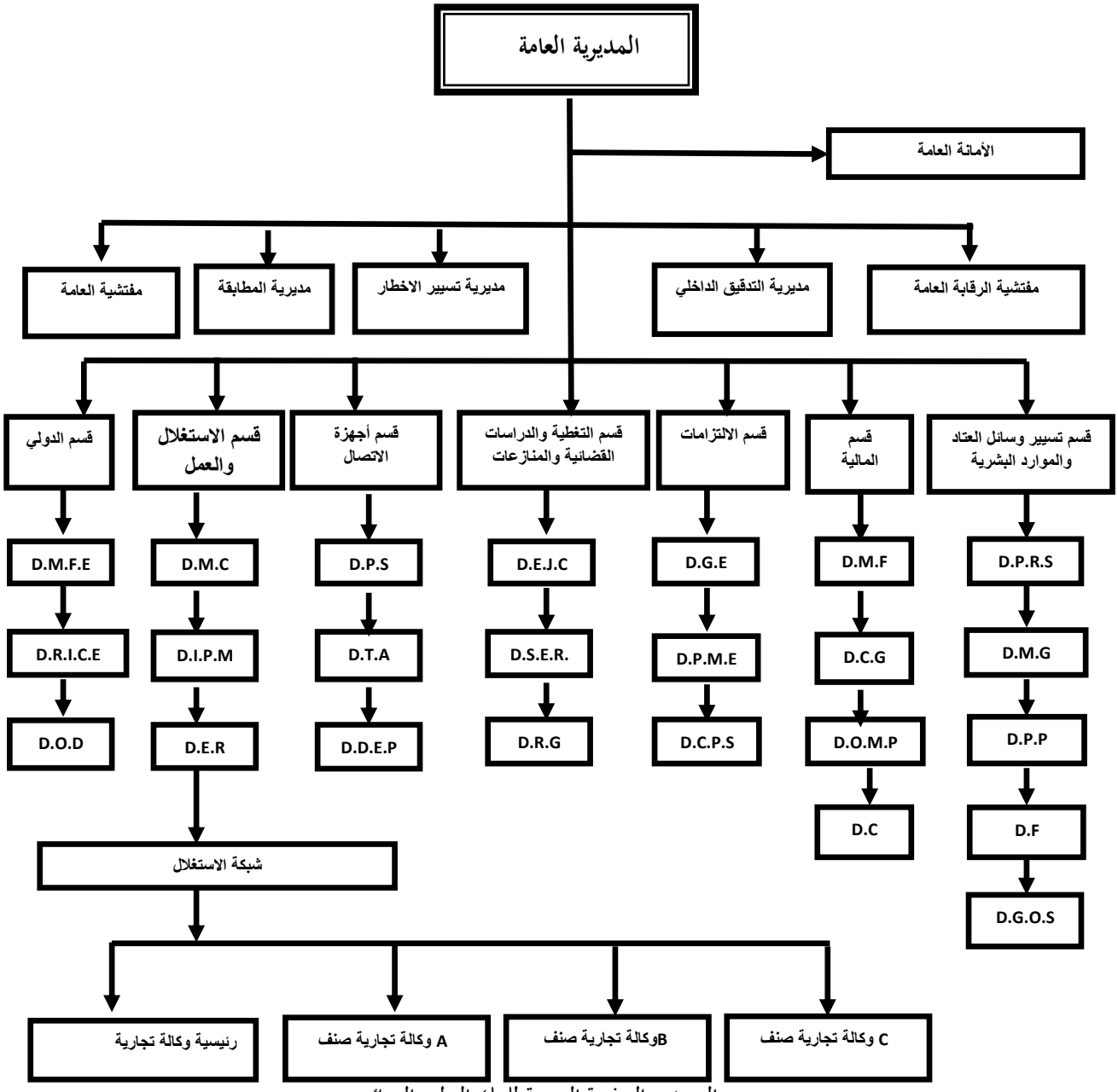

المصدر: الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري

2- شرح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري: تتمثل أهم هياكله فيما يلي: [1]

المصالح الملحقة بالمديرية العامة:

- الأمانة العامة
- مفتشية الرقابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية تسيير الاخطار
- مديرية المطابقة

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارج DMFE
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية D.R.I.C.E
- مديرية العمليات المستندية D.O.D

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري:

- مديرية تأطير الشبكات D.E.R
- مديرية التسويق والاتصال D.M.C
- مديرية وسائل الدفع والنقد D.I.P.M
- شبكة الاستغلال: تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الاعلام والاتصال:

- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع D.D.E.P

[1] الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري

- مديرية التكنولوجيات والهندسة D.T.A
- مديرية الإنتاج والخدمات D.P.S

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض D.S.E.R.C
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات D.E.J.C
- مديرية تحصيل الضمانات D.R.G

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى D.G.E
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة D.P.M.E
- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة D.C.P.S

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- مديرية المحاسبة D.C
- مديرية تنظيم المناهج والإجراءات D.O.M.P
- مديرية مراقبة التسيير D.C.G
- مديرية السوق المالي D.M.F

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

- مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية D.P.R.S
- مديرية الوسائل العامة D.M.G
- مديرية المحافظة على التراث D.P.P
- مديرية التكوين D.F
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية C.G.O.S

المطلب الثالث: تقديم والبنك الوطني الجزائري –وكالة رقم 528 سبدو:

أولا –تعريف وكالة رقم 528 سبدو:

تعتبر وكالة سبدو خلية تنفيذية لنشاط البنك الوطني الجزائري، حيث يتم من خلالها تقديم الخدمات البنكية لكل العملاء الذين يقصدونها.

أنشئت الوكالة رقم 528 سبدو بواسطة مرسوم رئاسي سنة 1986 وهي ممثلة البنك الوطني الجزائري على مستوى دائرة سبدو ولاية تلمسان، وهي تقع في ساحة السوق وهو مكان استراتيجي هام اذ تتوسط معظم المرافق العمومية في مدينة سبدو وتتمثل مهام وكالة سبدو [1]:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف العملاء.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية.
- العمل على استمرار واعلام وتكوين الموظفين.
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها.
- السهر على زيادة مردودية الخزينة.
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.
- تحصيل أكبر عدد من الودائع.

ان وكالة سبدو تهتم بجانب العلاقات الحالية والمصرفية شانها في ذلك شان كل البنوك التجارية ولهذا تعرض العديد من الامتيازات أبرزها [2]:

- تقديم متنظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها.
- السرعة في تنفيذ العمليات البنكية من سحب وإيداع وتحويل.
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو

[2] نفس المصدر السابق.

- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني قياسي.
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية.

ثانيا–الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 528 سبدو:

تنتهج وكالة سبدو هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين الخدمة البنكية والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 528 سبدو

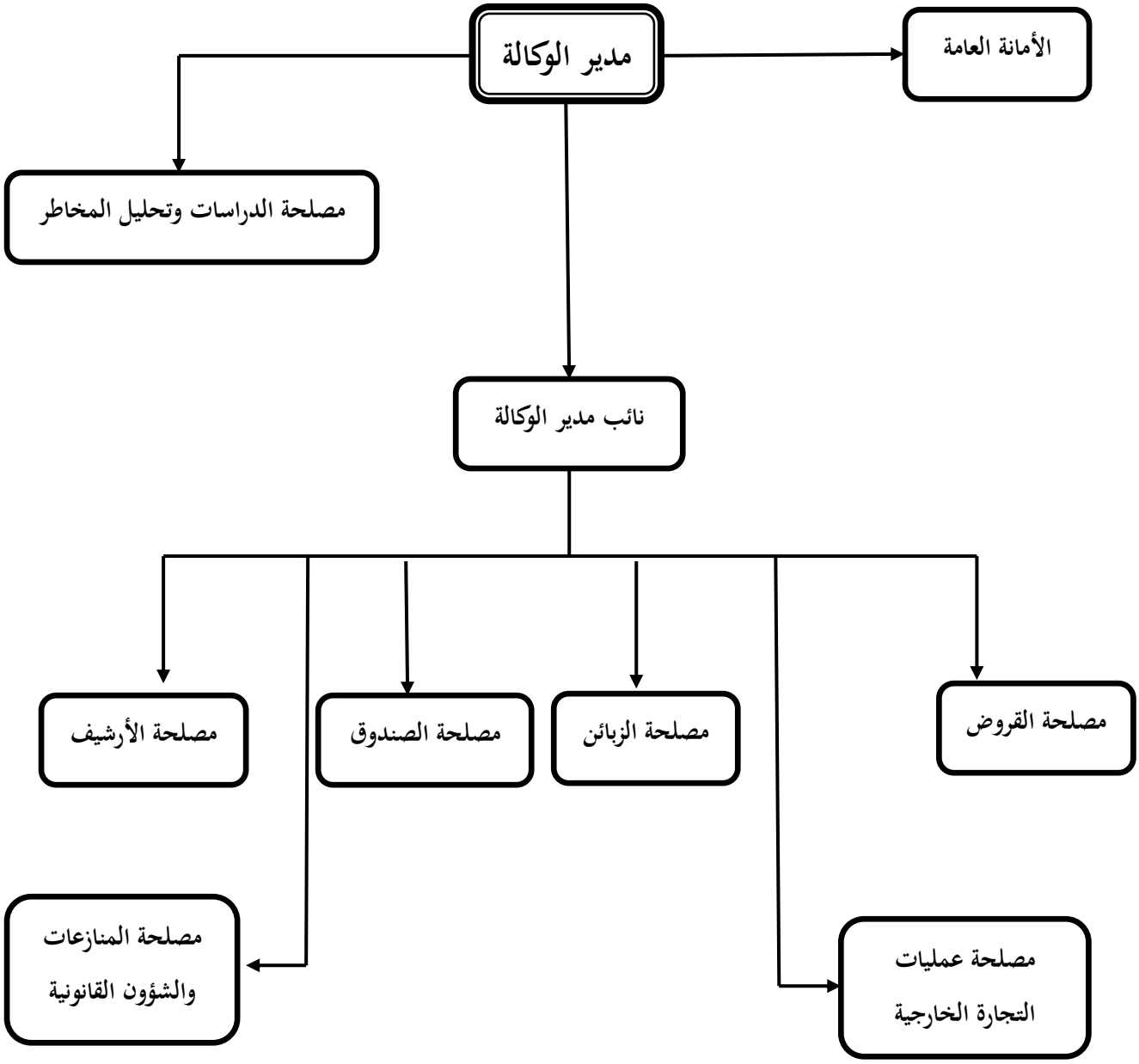

المصدر: معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو

تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة رقم 528 سبدو: يشمل: [1]

1- المدير الوكالة:

هو اهم واعلى مستوى في الوكالة يشرف مباشرة على المصالح الموجودة بها وهذا ما يجعله المسير الأول والمسؤول الرئيسي على نتائج الوكالة ومن اهم مهامه هي:

- تأطير العمليات المالية ومتابعتها.
- دراسة التقارير والاعمال اليومية.
- التوجيه والاشراف والمبادرة لحل كل المشاكل داخل الوكالة.
- السهر على احترام القانون الداخلي وتطبيق القانون.
- تمثيل الوكالة على المستوى الجهوي.
- اتخاد القرارات في حدود صلاحياته.
- التوقيع على مختلف الوثائق.
- العمل على جلب أكبر عدد من الزبائن.

2- نائب المدير الوكالة:

بالإضافة الى المهام التي يقوم بها في عمله فانه يساعد المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

3- الأمانة العامة:

تعتبر وصلة الوصل بين المدير وباقي الموظفين ومن اهم وظائفها ما يلي:

- كتابة التقارير.
- استقبال البريد الوارد والصادر، وتوجيهها للمصالح المختلفة.
- إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة
- تنظيم كل الوثائق التي تحتاج الى امضاء المدير

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو

4- مصلحة الدراسات وتسيير المخاطر:

تعمل هذه المصلحة على زيادة النشاط داخل الوكالة ولصالح المؤسسات العمومية والخاصة.

5- مصلحة الأرشيف:

تعتبر مصلحة الأرشيف بمثابة المذكرة الحية والمرجع الجاهز عند الحاجة ومن اهم مهامها:

- استلام الوثائق من مختلف مصالح الوكالة والمحافظة عليها.
- تدوين وتنظيم هذه الوثائق باستمرار حتى لا تتلف او تضيع.
- اعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع او سرقة.

6- مصلحة القروض:

تعتبر مصلحة القروض من بين اهم المصالح والتي تساهم في التنمية الاقتصادية وهناك ثلاثة أنواع من القروض:

- قروض طويلة الاجل
- قروض متوسطة الاجل
- قروض قصيرة الاجل

7- مصلحة الزبائن:

تعتبر مصلحة الزبائن همزة وصل بين الزبون والبنك، ومن مهامها إدارة مختلف المطالبات الخاصة بالعملاء

8- مصلحة الصندوق:

تقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات ومتابعة عمليات الإيداع والسحب لصالح المودعين، كما يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية للعملاء، كما تقوم بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها.

9- مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر وسيط بين المتعاملين والأجانب خاصة فيما يخص عمليات البيع والشراء (استيراد تصدير)، وتقوم بعمليات التحويلات الى الخارج وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

10- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية ومتابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوى وطلبات تحصيل الحقوق، ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة عن القضاء.

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال مضمون البحث الذي قمنا به سنتطرق الى اهم أنواع القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري والاليات والإجراءات التي يتبعها في منح القروض وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعد ذلك نقوم بتحليل الجداول التي تحصلنا عليها.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري:

من المعلوم ان البنوك تقدم للأشخاص والمؤسسات الموارد التي تتحصل عليها من خلال القروض ويعرض البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو – أنواعا مختلفة من القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم القروض التي تقدمها وكالة سبدو حسب المدة أي قروض طويلة او متوسطة او قصيرة الاجل، وحسب طبيعتها أي قروض استغلال وقروض استثمار

أولا –قروض الاستغلال:

1– تسهيلات الصندوق: يعتبر تسهيل الصندوق قرض يمتد الى سنة، وللمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوما كل شهر، بمعني انه خلال شهر يجب ان يتحول حساب المؤسسة الى مدين ثم يعود دائنا، ليعود ويسحب قيمة القرض في الشهر الموالي

2– تمويل المؤسسات في مدة قصيرة:

3– تسهيلات التغطية (decouvrement)

4– التسبقيات على الفواتير:

تسبيقات على الفواتير للمؤسسات

تسبيقات على جدول الارسال

ثانيا–قروض الاستثمار:

هي القروض التي تستخدم في تمويل انشاء مشاريع جديدة او تجديد الات ومعدات الإنتاج لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم الى مايلي:

1- **قروض طويلة الاجل:** تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و20 سنة وتمنح حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الكبيرة

2- **قروض متوسطة الاجل:** تمتد فترة هذه القروض من 2 سنتين الى 7 سنوات حسب حجم المشروع او قيمة القرض الممنوح وحسب المردودية المتوقعة للمشروع.

وهنا نتناول القروض في إطار دعم الشباب حيث نجد ثلاث صيغ لهذا النوع من القروض تمثلت في 3 وكلات وطنية لدعم الشباب

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سن الأشخاص المعنين من 19 – 35 سنة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM سن الأشخاص المعنيين 18 سنة فما فوق.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC سن الأشخاص المعنين 30-50 سنة.

وهذه القروض تعتبر ذو طبع تمويل ثلاثي أي نسبة التمويل فيها يكون مشترك بين:

- البنك حيث يساهم بنسبة 70 %
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC حيث نسبة المشاركة تقدر ب 29 % او 28 % حسب قيمة المشروع.
- المساهمة الشخصية: حيث تقدر ب 01 % او 02 % حسب قيمة المشروع.

تمنح هذه القروض بواسطة اتفاقية تبرم بين البنك وصاحب المشروع والوكالة

ان وكالة سبدو تتعامل بصفة كبيرة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وحسب الاتفاقية الموقعة بين البنك والوكالة فان نسبة المشاركة بالنسبة للوكالة والمساهمة الشخصية تكون كمايلي:

الجدول رقم 04: هيكل تمويل المشروع للمؤسسة (المبلغ من 5.000.000 دج الى 10.000.000 دج)

البيان	المساهمة
المساهمة الشخصية	% 2
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	% 28
البنك الوطني الجزائري	% 70

المصدر: من اعداد الطالبين وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

الجدول رقم 05: هيكل تمويل المشروع للمؤسسة (المبلغ أقل من 5.000.000 دج)

البيان	المساهمة
المساهمة الشخصية	% 1
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	% 29
البنك الوطني الجزائري	% 70

المصدر: من اعداد الطالبين وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: منح قرض استثماري عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

سنتطرق في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها البنك الوطني الجزائري للوصول لقرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (طويل، متوسط، قصير الاجل) وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

أولا – الدراسة التقنية للمشروع:

أثناء الدراسة الميدانية في وكالة سبدو اطلعنا على ملف أحد الشباب المستفيدين من تمويل مؤسسة صغيرة وحاولنا اظهار الخطوات الواجب اتباعها لإنشاء وتمويل مؤسسة صغيرة وسوف نشرح هذه الخطوات بالتفصيل:

المرحلة الأولى: بعد إيداع ملف انشاء مؤسسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ حيث قام الشاب المستثمر باستخراج الاستمارة موضحة (في الملحق رقم 1) من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تسمح هذه الوثيقة بتدوين جميع المعلومات المتعلقة بالمستفيد و إيداعها لدى فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مفروقة ببطاقة التعريف الوطنية ، يتم بعدها برمجة موعد للشاب المستثمر امام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع و بعد الدراسة التقنية و المالية للمشروع تمنح الوكالة الوطنية لدعم تغيل الشباب ANSEJ موقف الموافقة او الرفض[1]

عند الموافقة على دعم المشروع يقدم المستفيد ملف كامل.

الوثائق المكونة لملف قرض الاستثمار: على الشاب الذي يريد ان يستفيد من قرض مالي مدعم ان يقدم بعض الوثائق للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبعد القبول يطلب منه تقديم وثائق اخرى سنذكرها فيما بعد وتتمثل الوثائق المطلوبة في:

- طلب خطي ممضى من طرف الشخص طالب القرض او ممثل المؤسسة.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو

- شهادة ميلاد رقم 12.
- شهادة الإقامة.
- شهادة التأهيل المهني او حسن العمل.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية.

المرحلة الثانية:

عند استقبال الملف من طرف البنك وبعد التحقق من الوثائق حول صلاحية كل الوثائق المودعة يقوم البنك بدراسة الملف في اجل أقصاه 15 يوما تحتسب من يوم استقبال الملف.

1- في حالة الموافقة يقدم البنك الموافقة الأولية لقبول لتمويل المشروع.

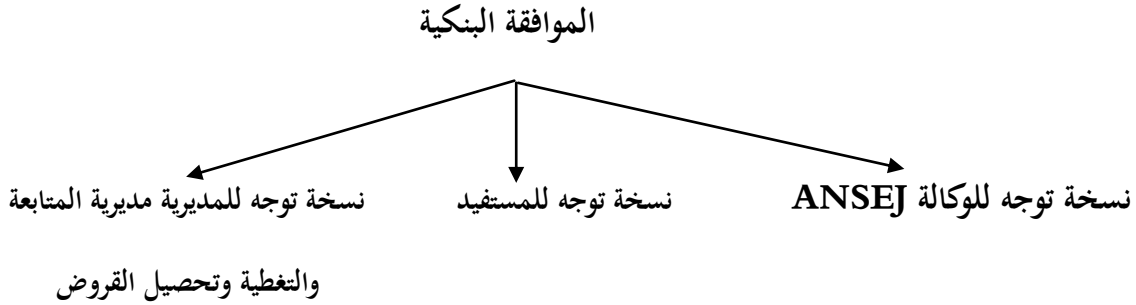

2- في حالة وجود أي احترازات يطلب البنك من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اجل تسوية هده الاحترازات في اجل لا يتعدى 15 يوما أو يقوم البنك بحفظ النهائي للملف [1].

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة إتمام الملف من طرف المستفيد.

ويتم في هذه المرحلة توقيع اتفاقية وموضحة (في الملحق رقم 2) وتكون هاته الاتفاقية بين البنك والشاب المستفيد من القرض وتسجل في مصالح التسجيل.

ومن البديهي ان يكون للزبون حساب بنكي والا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض، وبعدها يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها من اجل إتمام الملف.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو.

وعند فتح الحساب يودع فيه مساهمته الشخصية المقدرة ب 1 % او 2 % بالإضافة الى تسديد المصاريف البنكية المقدرة ب 0.5 % من أصل 70 % من قيمة القرض الممنوح.

كما يقوم البنك بتقديم رقم الحساب البنكي الى مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اجل تسديد نسبة 29 % أو 28 % الخاصة بالوكالة. [1]

المرحلة الرابعة:

بعد دخول مبلغ 29 % أو 28 % الخاصة بالوكالة ANSEJ في حساب المستفيد من القرض يطلب منه استكمال الملف والذي يتكون من الوثائق التالية [2]

- نسخة من عقد الايجار لمدة دنيا 02 سنتين وقابل لتجديد.
- نسخة من السجل التجاري او أي وثيقة تسجيل (بطاقة فلاح. بطاقة حرفي)
- نسخة من شهادة الوجود او البطاقة الضريبية.
- محضر من زيارة المبنى لاستضافة النشاط المعد من طرف الوكالة، باستثناء الأنشطة غير المستقرة.
- نسخة من خطة العمل مصحوبة بفواتير أولية او تقديرات لأعمال التطوير الممكنة التي سيتم تنفيذها.
- شهادة الاهلية والتمويل او الامتثال والتمويل.
- نسخة من الوضع القانوني للشركة في حالة الشخص الاعتباري.
- نسخة من شهادة عضوية صندوق الضمان.
- نسخة من المساهمة الشخصية ومبلغ 29 % أو 28.%

المرحلة الخامسة:

تعطي وكالة ANSEJ أمر للبنك بسحب شيك بقيمة 10 % من مبلغ الفواتير الشكلية لصالح المستفيد باسم الممولين (fournisseur) في مدة لا تتجاوز 10 أيام من استقبال أوامر الإزالة (les ordres d'enlèvements)

[1] نفس المصدر السابق

[2] ملحق رقم 02

المرحلة السادسة:

تعتبر هذه المرحلة هي اهم مرحلة لأنها مرحلة تفعيل القرض الخاص بالبنك والمقدرة بـ 70 % من قيمة القرض الإجمالي حيث ان البنك لا يقوم بتفعيل القرض بدون ضمانات والمتمثلة في: [1]

- الرهن الحيازي للعتاد ويكون موثق عند الموثق ويكون البنك في الدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الثانية.
- تعهد من الأسهم المتداول يمضي من طرف الجماعات المحلية.
- التأمينات على كل الاخطار (الكوارث الطبيعية) DPMR+ assurances CATNATويكون البنك في الدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الثانية.

المرحلة السابعة:

عند الاستلام الفاتورة النهائية وطلب التسليم، وبعد طلب المستفيد من البنك من اجل تفعيل القرض يقوم البنك وذلك بأمر سحب شيك بقيمة 90 % ويقوم بتحرير الشيكات باسم الممول(fournisseur) [2]

- كما يقوم بتحرير شيكات التأمينات بقيمة 100 % في العام الأول (حسب الدراسة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).
- تحرير شيك راس المال العامل fond de roulement ان وجد في الدراسة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا–دراسة حالة منح القرض عن طريق الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

بعد تقديم الملف من طرف الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب للبنك اعطى البنك الموافقة على منح القرض للشاب الذي تقدم بطلب الاستفادة من القرض بعد استيفائه للشروط المنصوص عليها حيث ترتكز على الجوانب التالية [3]:

---

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة سبدو

[2] نفس المصدر السابق.

[3] نفس المصدر السابق.

اسم المؤسسة: TXL

طبيعة المشروع: مؤسسة صغيرة مختصة في الصناعات النسيجية، مجال نشاطها جوارب صناعية (bonneterie industriel).

الموقع المختار لإقامة المشروع: يقع مقر المشروع في بلدية سبدو ولاية تلمسان.

مدة القرض: 8 سنوات.

نوع القرض المطلوب: قام الشاب المستفيد من طلب قرض متوسط الاجل بمبلغ: 7.452.975.00 دج بدون فائدة.

طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها: المساعدات المرجوة من طرف الشاب المستثمر تتمثل في الاستفادة من الامتيازات الجبائية والمالية التي جاء بها جهاز دعم تشغيل الشباب.

تأثير المشروع من الناحية الاقتصادية: يساهم المشروع في تمويل المنطقة بالصناعات النسيجية وخلق مناصب عمل.

عدد مناصب العمل التي يوفرها المشروع: يساهم المشروع في توفير 4 مناصب عمل دائمة.

الغرض من القرض: يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة (TXL) لغرض انشائها من اجل انتاج جوارب صناعية حيث تقدر تكلفة المشروع بـ: 7.452.975.00 دج منها 335.408.00 دج يتكفل بها صاحب المشروع 2 % من التكلفة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقدم 2.038867.00 دج قيمة 28 %، أما البنك يساهم بنسبة 70 % أي مبلغ 5.082.000.00 دج.

جدول رقم 06: هيكل تمويل مشروع المؤسسة (TXL)

البيان	المساهمة	المبلغ (دج)
التمويل الذاتي	**% 2**	**335.408.00**
قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	**% 28**	**2.038.867.00**
القرض البنكي (البنك الوطني الجزائري BNA)	**% 70**	**5.082.000.00**
المجموع	**% 100**	**7.456.275.00**

المصدر: من اعداد الطالبين وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

هيكل الاستثمار: يشكل هيكل الاستثمار العتاد الذي يحتاجه المشروع

جدول رقم 07: توزيع تكلفة المشروع

البيان	المبلغ (دج)
آلات وعتاد محلي الصنع	**2.214.098.00**
آات وعتاد مستورد	**4.763.200.00**
المجموع	**6.977.318.00**

المصدر: من اعداد الطالبين وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

قيمة القرض: يعمل البنك على توضيح مجموعة من التعليمات بخصوص القرض المطلوب والمتمثلة في موارد التمويل، المبلغ، ومدة القرض، ومدة الاعفاء كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 8: قيمة القرض المطلوب

موارد التمويل	المبالغ دج	المدة	مدة الاعفاء
قرض بنكي	**5.082.000.00**	**08 سنوات**	**03 سنوات**

المصدر: البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو.

الفاتورة الشكلية: هناك فاتورتين واحدة للآلات والعتاد المحلي والثانية للآلات والعتاد المستورد، وتحتوي على جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع والمتمثلة في المواد المراد شراؤها، وكذلك اسم المستفيد وعنوانه واسم المورد ورقم تسجيله الضريبي.

اتفاقية القرض: بعد ان يقوم البنك بدراسة الملف ويتأكد من استيفائه لجميع الشروط المطلوبة يعطي الموافقة على منح القرض ثم يقوم بإبرام عقد يتضمن المعلومات الخاصة بالقرض إضافة الى:

- نسبة العائد على القرض.
- جدول استهلاك القرض.
- التزامات المقترض تجاه البنك.
- يقوم المستفيد بفتح حساب خاص به لدى البنك الوطني الجزائري ان لم يكن لديه حساب من قبل.

ثالثا –الوثائق المحاسبية للمشروع:

جدول رقم 09: الميزانية الافتتاحية للمشروع

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		**راس المال**	**145.204,49**
التكاليف الأولية	**211.258,30**	**ديون الاستثمار**	
معدات الإنتاج	**6.707.258,00**	قروض مصرفية	**5.082.157,01**
معدات أخرى	**291.708,00**	قروض اخرى	**2.032.862,80**
المخزونات	**0,00**		
حقوق ومتاحات			
البنك والصدوق	**50.000,00**		
مجموع الاصول	**7.260.224,30**	**مجموع الخصوم**	**7.260.224,30**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 03

جدول رقم 10: الميزانية التقديرية لثمانية سنوات

الأصول	السنة 01			السنة 02			السنة 03		
	الخام	الاهتلاك	الصافي	الخام	الاهتلاك	الصافي	الخام	الاهتلاك	الصافي
1-الاستثمارات	7.210.224.30	742.148.26	6.468.076.04	7.210.224.30	1.484.296.52	5.725.927.78	7.210.224.30	2.226.444.78	4.983.779.52
تكاليف أولية	211.258.30	42.251.66	169.006.64	211.258.30	84.503.32	126.754.98	211.258.30	126.754.98	84.503.30
معدات الإنتاج	6.998.966.00	699.896.60	6.299.069.40	6.998.966.00	1.399.793.20	5.599.172.80	6.998.966.00	2.099.689.80	4.899.276.20
3-المخزونات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مواد أولية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4-الحقوق			1.331.971.46			2.592.081.01			3.549.001.24
الصندوق			399.591.44			777.624.30			1.064.700.37
البنك			932.380.02			1.814.456.71			2.484.300.87
مجموع الأصول			**7.800.047.49**			**8.318.008.79**			**8.532.780.76**
1-راس المال			145.204.49			145.204.49			145.204.49
5-الديون									
قروض بنكية			5.082.157.01			5.082.157.01			5.082.157.01
قروض أخرى			2.032.002.80			2.032.002.80			2.032.002.80
النتيجة			539.823.19			1.057.784.49			1.272.556.46
مجموع الخصوم			**7.800.047.49**			**8.318.008.79**			**8.532.780.76**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 04

الأصول	السنة 04			السنة 05			السنة 06		
	الخام	الاهتلاك	الصافي	الخام	الاهتلاك	الصافي	الخام	الاهتلاك	الصافي
1-الاستثمارات	7.210.224.30	2.968.593.04	4.241.631.26	7.210.224.30	3.710.741.30	3.499.483.00	6.998.866.00	4.199.379.00	2.799.586.40
تكاليف أولية	211.258.30	169.006.64	42.251.66	211.258.30	211.258.30	0.00	0.00	0.00	0.00
معدات الإنتاج	6.998.966.00	2.799.586.40	4.199.379.60	6.998.966.00	3.499.483.00	3.499.483.00	6.998.866.00	4.199.379.00	2.799.586.40
3-المخزونات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مواد أولية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4-الحقوق			4.227.432.84			4.154.592.30			4.566.355.52
الصندوق			1.200.229.85			1.246.377.72			1.369.906.66
البنك			2.959.202.99			2.908.214.68			3.106.448.86
مجموع الأصول			**8.469.064.10**			**7.654.075.39**			**7.365.941.92**
1-راس المال			145.204.49			145.204.49			145.204.49
5-الديون									
قروض بنكية			5.082.157.01			4.065.725.61			3.049.294.20
قروض أخرى			2.032.002.80			2.032.002.80			2.032.002.80
النتيجة			1.272.556.46			1.410.282.50			2.138.580.43
مجموع الخصوم			**8.532.780.76**			**7.654.075.39**			**7.365.941.92**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 04

الأصول	السنة 07			السنة 08		
	الخام	الاهتلاك	الصافي	الخام	الاهتلاك	الصافي
1-الاستثمارات	6.998.966.00	4.899.276.20	2.099.689.80	6.998.966.00	5.599.172.80	1.399.793.20
تكاليف أولية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معدات الإنتاج	6.998.966.00	2.799.586.40	4.199.379.60	6.998.966.00	5.599.172.80	1.399.793.20
3-المخزونات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مواد أولية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4-الحقوق			2.111.240.29			1.794.705.49
الصندوق			633.372.09			638.411.65
البنك			1.477.868.20			1.256.208.84
مجموع الأصول			**4.210.930.09**			**3.194.498.69**
1-راس المال			145.204.49			145.204.49
5-الديون						
قروض بنكية			2.032.002.80			1.016.431.40
قروض أخرى			2.032.862.80			2.032.002.80
النتيجة			0.00			0.00
مجموع الخصوم			**4.210.930.09**			**3.194.498.69**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 04

الجدول رقم 11: يمثل حسابات النتائج التقديرية لثمانية سنوات من القرض

العنوان	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	السنة 06	السنة 07	السنة 08
انتاج مباع	1.936.000,00	2.129.600,00	2.342.560.00	2.576.816.00	2.834.497.60	3.117.947.36	3.429.742.10	3.772.716.31
القيمة المضافة	1.936.000,00	2.129.600,00	2.342.560.00	2.576.816.00	2.834.497.60	3.117.947.36	3.429.742.10	3.772.716.31
تكاليف المستخدمين	240.000.00	244.800.00	249.696.00	254.689.92	259.783.72	264.979.39	270.278.98	275.684.56
تكاليف مختلفة	122.320.55	84.867.25	78.159.28	72.122.11	63.131.14	54.683.52	46.724.91	39.206.41
التأمينات	74.533.00	17.787,55	17.787,55	17.787,55	14.230.04	10672.53	7.115.02	3.557.51
الضرائب والرسوم	291.708.00	0.00	0.00	15.460.90	28.344.98	46.769.21	68.594.84	75.454.33
Tap 2%	0.00	0.00	0.00	51.536.32	56.689.65	62.358.95	68.591.84	75.454.33
حقوق جمركية	291.708.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مخصصات الاستهلاكات	742.148,00	742.148,00	742.148,00	742.148,00	742.148,00	742.148,00	742.148,00	742.148,00
مجموع تكاليف الاستغلال	1396176,81	1.071.815.51	1.070.003.54	1.084.421.18	1.093.408.09	1.108.580.38	1.127.746.99	1.132.493.56
اجمالي فائض الاستغلال	539.823.19	1.057.784.49	1.272.556.46	1.492.394.82	1.741.089.51	2.009.366.98	2.301.995.10	2.640.222.75
الضرائب على الدخل والارباح	0.00	0.00	0.00	283.555.02	330.807.01	381.779.73	437.379.07	501.642.32
نتيجة صافي الاستغلال	539.823.19	1.057.784.40	1.272.556.46	1.208.839.80	1.410.282.50	1.627.587.25	1.864.616.03	2.138.728.68
شبكة التدفق النقدي	1.281.971.45	1.799.932.75	2.014.704.72	1.950.988.06	2.152.430.76	2.369.735.51	2.606.764.29	2.880.728.68
التدفقات النقدية المتراكمة	1.281.971.45	3.081.904.20	5.096.608.92	7.047.596.98	9.200.027.74	11.569.763.25	14.176.527.54	17.057.256.23
التدفق النقدي الفعلي	1.198.104.16	1.572.130.97	1.644.599.19	1.488.399.45	1.534.653.38	1.689.588.67	1.858.586.91	2.053.919.74
van	5.779.758.18							

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 05

جدول رقم 12: تقييم الاستثمار

العنوان	التكلفة	التكلفة الاجمالية
النفقات التمهيدية	211.258.30	211.258.30
مساهمة صندوق الضمان	106.725.30	
التأمينات	74.533.00	
نفقات أخرى	30.00.00	
معدات الإنتاج	6.707.258.00	6.707.258.00
المعدات المحلية	873.098.00	
المعدات المستوردة	5.834.160.00	
الضرائب والرسوم الجمركية	291.708.00	291.708.00
راس المال العامل	50.000.00	50.000.00
المجموع	7.260.224.30	7.260.224.30

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 06

من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا ان البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو – يقدم قروض استثمار بمبالغ مختلفة حسب طبيعة المشروع وهنا نذكر أن الاستثمارات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري، تمنح حسب خصوصية وطبيعة المنطقة حيث تعطي أهمية بالغة وأولية للمشاريع المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية خاصة تربية الابقار والأغنام حيث تعتبر منطقة سبدو منطقة سهبية ورعوية، كما تمول المشاريع المتعلقة بالبناء والاشغال العمومية.

كما لاحظنا ان البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو – يمنح تسهيلات لتمويل المؤسسات التي تأتي عن طريق وكالات الدعم التي انشاتها الحكومة الجزائرية حيث سجلنا ان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تأتي في مقدمة الوكالات التي تمنح لها

مشاريع الدعم والتمويل وبصفة اقل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وهذا ما يدل على ان البنك الوطني الجزائري يمنح بعض التسهيلات الاستثنائية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما لاحظنا ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري كان في تزايد مستمر منذ انطلاقها وهذا يعني ان وثيرة التمويل في ارتفاع مستمر بالرغم من الوضعية الاقتصادية الراهنة الا ان التمويل مازال مستمر وهذا تماشيا مع برنامج الحكومة وتعليمات السيد رئيس الجمهورية بالاهتمام بالشباب ومنحهم الفرصة في المساهمة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والحد من معدلات البطالة بإنشاء مناصب عمل جديدة ودائمة في كل مناطق البلاد وخاصة منطقة السهوب والهضاب العليا.

كما لاحظنا ان هناك نوعين من القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تأخذ قروض الاستثمار حصة كبيرة مقارنة مع قروض الاستغلال.

المبحث الثالث: تقييم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المطلب الأول: عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان البنك الوطني الجزائري يبذل مجهودات كبيرة خاصة فيما يتعلق بتشجيعه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما أسفر عن نتائج إيجابية، اذ ارتفع حجم المشاريع الممولة من طرفه، الا ان هذا الارتفاع قدر بالضعيف مقارنة مع الأهداف المسطرة، بالإضافة الى ان المحافظ المالية للبنوك تتضمن نسبة كبيرة من الذمم المشكوك في تسديدها وكذا الغير مسددة والذي يعود سببه الى الإفلاس الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تأخذ في اغلب الأحيان هذه المؤسسات شكل مؤسسات عائلية لا تحسن التسيير العقلاني الحديث، و كذا التهرب من تسديد الديون و يكون مقصودا فب اغلب الأحيان، مما يبين وجود عدة مشاكل في البنوك الجزائرية بصفة عامة سواء من داخلها او من محيطها.

العوائق الداخلية:

يعاني البنك الوطني الجزائري شانه شان جميع البنوك الجزائرية من الكثير من العوائق والمشاكل الداخلية والتي تعيق بدورها تمويل المشاريع الناجحة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود مصدر هذه المشاكل الى أسلوب تسيير القطاع البنكي في الجزائر في

السنوات السبعينات والثمانينات وعدم القدرة على التأقلم وأسلوب التسيير الحديث الدي يقتضه اقتصاد السوق والمنافسة، وتتمثل هذه المشاكل في: [1]

- المبالغ الكبيرة من القروض الغير مسددة التي ما زالت تثقل المحافظ المالية للبنوك والمنجزة عن تمويل المؤسسات العمومية المفلسة في السنوات الماضية دون تلقي ضمانات على ذلك.
- الضعف الكبير في تحليل قدرات البنوك الذاتية وتحليل طلبات المقترضين.
- انعدام عمليات المتابعة وتسيير القروض وضعف الأموال الممنوحة.
- عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية البحتة في منح القروض.
- عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان الى تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة.

العوائق الخارجية: وهي كالآتي:[2]

- التفاوت الملاحظ ما بين المعايير التشريعية وواقع البنوك.
- **سلوك المستثمرين:** ان ضعف النتائج المحققة من طرف البنوك حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود سببه الى تخوف البنوك من التعامل مع هذا النوع من المؤسسات نظرا للعديد من الخصائص التي تتسم بها هذه المؤسسات والتي تؤدي غالبا الى عدم تحقيق المردودية لكليهما.

[1] مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال في فترة الإصلاحات، الملتقى الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005

[2] بوتواتة جميلة، مرامرية زنيبة ،أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل وجود وكالات الدعم، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، تخصص إدارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي-تبسة 2015-2016 ، ص 89.

المطلب الثاني: تطلعات البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل التحولات المالية الكبيرة يتطلع البنك الوطني الجزائري الى:[1]

- تشجيع تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات من خلال السياسة الافتراضية واستراتيجيات البنوك في تحويل الاستثمارات بتنمية قدراتها التقنية والتحليلية للأخطار.
- تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لكونها المفاعل الحاسم في المشهد الاقتصادي.
- تكوين موظفين مختصين لمنح القروض والاستفادة من التجارب الأجنبية، وتطبيق ما يتناسب مع الأوضاع الداخلية للبلاد حسب المجالات المفتوحة والقروض المتاحة.
- استعمال أجهزة الاعلام الالي وبنك المعلومات من اجل ديناميكية في دراسة الطلبات والملفات والاستعانة بالبرامج المتخصصة في التحليل المالي وتقييم المشروعات

[1] نفس المرجع السابق ، ص 89

خاتمة الفصل الثالث:

ان العلاقة ما بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضرورية لتحقيق المردودية ومن تم النمو والتطور الاقتصادي، ولتكون هذه العلاقة قوية وفعالة يجب توفر عامل الثقة بين الطرفين، وهذا ما ينقص الاقتصاد الجزائري فبالرغم من التدابير المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة من اجل اصلاح المنظومة البنكية بالجزائر لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال فتح مجال الاستثمار المنتج وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبت قدرتها على تحقيق الربح والمردودية في وقت قياسي ، الا ان وصول البنوك الى مستوى ملحوظ من العصرنة و التطور التقني و ارتفاع عدد المؤسسات الممولة من طرفها خلال مدة قصيرة من الوقت لا يتوافق مع الأهداف المسطرة و النتائج المرجوة من طرف برامج الحكومة في مختلف القطاعات، و يعود ذلك لكثرة المشاكل التي تسود العلاقة ما بين البنوك و المؤسسات و هو ما يثبت مدى التفاوت الموجود بينهما، حيث لا تزال البنوك تابعة للقطاع العمومي مع استقلالية تسييرها ، اما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتتبع القطاع الخاص و بالتالي لا يشترط فيها توفر المسيرين على شهادات او كفاءات في مجال نشاطها ،مما يجعلهم لا يبحثون الا على المصلحة الشخصية دون الالتفاف لبرامج الحكومة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية على أسس علمية اقتصادية ، و بالتالي عدم تفهم هؤلاء المسيرين لسلوك البنوك خاصة بالنسبة للوثائق المطلوبة و طول مدة الدراسة و التحليل للمشاريع و الضمانات الواجبة من اجل تغطية المخاطر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة وهذا بحكم المزايا التي يتميز بها وما تنتج عنه من آثار اقتصادية، حيث يجمع العالم كله على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحسن الوسائل لمحاربة البطالة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ولقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز آلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، فتطرقنا إلى مفاهيم البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العلاقة التي تربطهما و كذا التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لهذه المؤسسات وقد تم التركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام تنمية و تطور هذه المؤسسات و من اجل معالجة هذا المشكل أنشئت الدولة العديد من وكالات و هياكل الدعم ، تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث ارتكزت عليها دراستنا التطبيقية وذلك من اجل محاولة معرفة الكيفية والمراحل التي تقوم بها البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توصلنا إلى وجود علاقة تربط هذه الأخيرة مع البنوك ووكالات الدعم وهم ما يؤكد صحة الفرضية الأولى كما أظهرت الدراسة الميدانية أن البنك هو أهم مصدر لتمويل هذه المؤسسات من خلال القروض التي يمنحها لها الأمر الذي يدعم صحة الفرضية الثانية.

من خلال محاولتنا الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج التالية:

- بالرغم من المجهودات المبذولة هناك نقص في مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود السبب في ذلك الى الشروط المفروضة على منح القروض والضمانات المطلوبة من طرف البنك الوطني الجزائري.
- نقص التعامل بقروض الاستغلال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد البنك الوطني الجزائري على إجراءات صارمة من خلال الشروط المطلوبة وكذا طول فترة الدراسة لمنح القرض.
- القطاع الأكثر تمويلا من طرف البنك الوطني الجزائري هو قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة خاصة تربية الأبقار والمواشي ثم قطاع الصناعة والخدمات.
- يدعم البنك الوطني الجزائري – وكالة سبدو–المشاريع التي تعود بالفائدة على سكان المنطقة حسب طبيعة المنطقة وهذا تماشيا مع البرامج المسطرة من طرف الحكومة وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية.
- هناك خطر على استرجاع القروض نظرا لعدم نية بعض المستفيدين من إرجاع القروض.

الاقتراحات والتوصيات: استنادا إلى النتائج المحصل عليها يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات مع تطوير أساليب وأدوات التمويل.
- ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة تلك التي توجهه إلى القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري.
- تكثيف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها بكل مرونة وسلامة.
- العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المقدمة من طرف البنوك ما يسهل من مأمورية المستثمرين الشباب.
- تقديم الإرشادات والنصائح للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عن طريق الأيام الدراسية والدورات التكوينية ليكونوا أمام الصورة المستقبلية لمشروعاتهم.

آفاق البحث:

من خلال موضوع دراستنا " آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،" نقترح بعض المواضيع المكملة لهذا الموضوع:

- دراسة " دراسة مقارنة بين مؤسستين الأولى تعتمد على التمويل عن طريق البنوك الإسلامية والثانية عن طريق البنوك التجارية"
- وكالات وهيئات الدعم كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

المراجع:

أولا: الكتب:

1. أرشد فؤاد التميمي:" الاستثمار بالأوراق المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
2. حمزة محمد الزبيدي:" إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسات الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،2000.
3. ربح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
4. رشاد العطار: " النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
5. سمير محمد عبد العزيز:" التأجير التمويلي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الجزء الأول، مصر، 2001.
6. طارق الحاج:" مبادئ التمويل"، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2002.
7. طارق طه: " إدارة البنوك ونظم المعلومات البنكية"،الطبعة الأولى، الحرمين للكومبيوتر، القاهرة، 2000.
8. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
9. عاطف وليم أندراوس: "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، 2001.
10. عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
11. عبد الغفار حنفي: "أسواق المال وتمويل المشروعات"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
12. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2000.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009.
14. فتحي السيد عبدو، أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 2005.
15. فريدة بخزاز يعدل:" تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. فلاح حسن عداي الحسيني:" إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.
17. ماجدة العطية:" إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة للطبع والنشر، عمان، 2004.
18. محمد إبراهيم عبيدات:" أساسيات الإدارة المالية": دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

19.محمد الصالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999،.

20.محمد هيكل ":مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر ،2003 .

21.نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007 .

22.هالة محمد لبين عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

23.وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001 .

المذكرات والبحوث:

1.العايب الهاشمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

2.العايب ياسين. أطروحة دكتوراه إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010-.2011

3.الهام بن الشيخ وآخرون:" دور البنوك في التمويل بالقروض المصرفية للمؤسسات الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، فرع مالية، جامعة المسيلة، 2007.

4. زيدان محمد، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2009.سمير سعداوي وآخرون: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.

5. عبد الله خبابة: محاضرة بعنوان:" الإيرادات العامة"، السنة الجامعية (السنة ثالثة مالية) جامعة محمد بوضياف: المسيلة، الجزائر، 2006-2007.

6. عثمان حسن عثمان: "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل م ص م ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

7. عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية "، جامعة فرحات عباس سطيف، ماي 2003.

8. كثرة مواسي وآخرون: "مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004-2005.

9. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

10. لخلف عثمان واقع المؤسسات الاقتصادية وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2004.

11. لويزة محمد دحمان وآخرون: " المخاطر البنكية "، مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007/2006.

12. ليلي مقدم «سياسات تسيير عناصر الاحتياج في راس المال لعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية خلال سنوات (2005-2007)، مجلة الباحث، العدد08 ، 2010.

13. محفوظ جبار: " المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها "، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

14. مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال في فترة الإصلاحات، الملتقى الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

15. وتواتة جميلة، مرامرية زنيبة ،أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل وجود وكالات الدعم، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) ، تخصص إدارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي-تبسة 2015-2016.

الجرائد:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادتان 4 و5 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdul-Aziz M. Abdul Saleh & Andrew C. Worthington, " Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature", International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 14; 2013.
2. Aung Kyaw (2008)," Financing Small and Medium Enterprises in Myanmar", IDE DISCUSSION PAPER No. 148.
3. Jean Pierre Ramanet et Benyahia Ali Abbas , Autonomies financiers des PME et restriction des immobilisations , les Cahiers de la recherche, Centre Lillois d'analyse et de recherche sur l'Evolution des Enterprises- Lille 2000.
4. Mahmoudou Bocar Sall (2002), la source de financement des investissements de la PME: une etude empirique sur donnés Sénégalaises, Afrique ET Development, Vol. XXVII...
5. Robert Wanda (2001), Structure financier et performance des enterprises dans un context sans Marché financier: le cas du Cameroun, cahier de recherche university de Yaoundé II.
6. Ydriss ZIANE, La structure d'endettement des PME francaises: une etude sur données de panel. Les Chiers de recherche University Paris X Nanterre 1999

الفهرس

الفهرس

الاهداء		
تشكرات		
الملخص		أ
قائمة المحتويات		ب
قائمة الجداول		ج
قائمة الاشكال		د
قائمة الملاحق		هـ
قائمة الاختصارات والرموز		و
الفصل التمهيدي	مقدمة عامة	1
الفصل الأول	الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل الأول		5
المبحث الأول	الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول	مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الثاني	أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثالث	أهمية وأهداف ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثاني	إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الأول	عموميات حول التمويل	17
المطلب الثاني	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثالث	وظائف التمويل	21
المطلب الرابع	طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
المطلب الخامس	مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
المبحث الثالث	عموميات حول القروض البنكية	24
المطلب الأول	ماهية البنوك	24
المطلب الثاني	ماهية القروض وسياستها	28
المطلب الثالث	مخاطر القروض البنكية وضماناتها	36
خاتمة الفصل الأول		40
الفصل الثاني	الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل الثاني		41
المبحث الأول	الدراسات الجزائرية	41

المبحث الثاني	الدراسات الأخرى	45
خاتمة الفصل الثاني		52
الفصل الثالث	دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
مقدمة الفصل الثالث		53
المبحث الأول	لمحة عن البنك الوطني الجزائري	54
المطلب الأول	تقديم عام عن لبنك الوطني الجزائري	54
المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	56
المطلب الثالث	تقديم للبنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 528 سبدو	59
المبحث الثاني	الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
المطلب الأول	أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري	64
المطلب الثاني	منح قرض استثماري عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	66
المبحث الثالث	تقييم البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
المطلب الأول	عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
المطلب الثاني	تطلعات البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	80
خاتمة الفصل الثالث		81
الخاتمة العامة		82
المراجع		84
الملاحق		